S
89C
8068

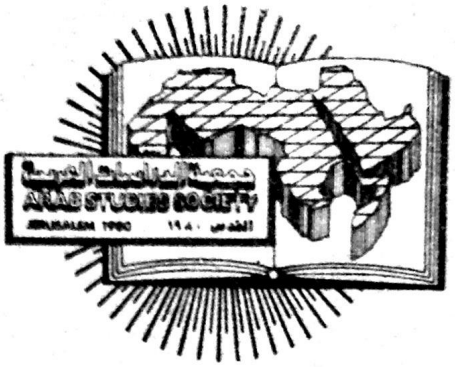

مُصادرة الأراضي في المناطق المُحتلة

١٩٦٧ - ١٩٨٠

S89C8068
E341.324[333.14]J.1
AE341.324[333.14]

حقوق الطبع والنشر
محفوظة
لجمعية الدراسات العربية
القدس
تشرين الثاني ١٩٨٠

للجمعية كلمة

بهذا الكتاب ، وهو الاول ، تقدم جمعية الدراسات العربية باكورة انتاجها وعملها الى القراء في الداخل والخارج ٠

وجمعية الدراسات العربية التي تأسست في القدس في بداية عام ١٩٨٠ تدخل بهذا الكتاب الذى يحمل عنوان " مصادرة الاراضي في المناطق المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ " ميدان النشر والتوزيع بعد أن دخلت ميدان الدراسة والبحث والتأليف

ان بعض فصول الكتاب نشرت في حلقات مسلسلة في صحيفة القدس في الفترة من ٧/١ الى ١٩٨٠/٧/١٠ ٠

كما نشرت هذه الفصول في صحيفة " الرأى " الاردنية ابتداء من ١٩٨٠/٧/٣

ان جمعية الدراسات العربية اذ تقدم هذا الكتاب الى القراء فانها تبدأ به ومعه في نشر سلسلة من الدراسات والابحاث والكتب المترجمة التي تتناول القضايا المحلية والعربية والدولية التي تستحوذ على اهتمام الرأى العام في بلادنا ٠

جمعية الدراسات العربية

كلمة الى القراء

ان هذه الدراسة التي تستهدف وضع الحقائق المجردة حول عمليات مصادرة الاراضي في المناطق المحتلة في الفترة من حزيران ١٩٦٧ وحتى آذار ١٩٨٠ قد اعتمدت المنهج العلمي الذى يعتمد على الدقة والتمحيص في استخراج المعلومات والارقام ، واستندت في الاصل والاساس على المعلومات الواردة في الصحف اليومية والتي تكون الجزء الاساسي من ارشيف " " جمعية الدراسات العربية " وهو أرشيف حديث التكوين

وقد يجد القارئ نقصا ما في الارقام الخاصة بعمليات المصادرة ـ ويقينا انه سيجد ذلك ـ وهذا النقص له أسبابه ومبرراته ولعل من أهم هذه الاسباب والمبررات عدم توفر مصادر كاملة للمعلومات ، لقد حاولنا الحصول على المعلومات من مصادرها الاساسية لكن النتائج لم تكن كما كنا نتمنى .

واذا كانت لنا كلمه نقدم بها هذه الدراسة فاننا نقول انها محاولة على الطريق . " لقد حاولنا أن نسجل وأن نستخلص لانفسنا النتائج " ثم نضع ذلك كله تحت تصرف من يريد أن يستوعب خطورة المرحلة التي يجتازها شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية كلها " .

المحتويات

١ـ مدخل الى البحث

٢ـ ملاحظات حول استراتيجية المصادرة

٣ـ ارقام واحصاءات حول عمليات المصادرة

٤ـ القانون ومصادرة الاراضي

٥ـ خرائط وملاحق

٦ـ مراجع البحث

مـــدخل إلى الدراسة

كانت الارض وما زالت بؤرة التفكير الصهيونـــي ، فمنذ ان تبلورت الفكرة الصهيونية سياسيا ، متخذة الدين ركيزة وباعثا للقومية في الثلث الاخير من القرن التاســع عشر ، اخذت الحركة الصهيونية تتجه عمليا نحو الارض . فقد بحثـــت وخططت ونظمت الاتصالات وجمعت المال وسخرته وسلكت مختلف الوسائل للحصول على الارض من اصحابها العــرب الفلسطينيين على مــدى اجيال متعاقبة وفي مــراحل مختلفة . ويمكن ادراج هذه المراحل ضمن العهود التاليـــة :ـ

أولا : عهد الحكم العثماني لفلسطين ، وقد شهد هذا العهد محاولات للتسلل الصهيوني الـــى فلسطين لكنها قوبلت بمعارضة شديدة من السلطنة العثمانيـــة .

ثانيا : عهد الانتداب البريطاني وفي هذا العهد مهدت السلطات البريطانية وساعدت محاولات التسلل الصهيوني الى فلســطين .

ثالثا : عهد ما بعد قيام الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ وشهدت هذه المرحلة استيعابا صهيونيا لمعظم الاراضي الفلسطينية التي سقطت في يد الدولة اليهوديـــة .

رابعا: مرحلة ما بعد حرب ١٩٦٧ التي شهدت احتلالا اسرائيليا شاملا للضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي هذه المرحلة استمرت الحركة الصهيونية في الحصول على الارض بشتى الوسائل ، بالرغم من أن هذه الاراضي محتلة بموجب العرف الدولي ولا يجوز التصرف بهـا .

خامسا: مرحلة التوسع الاسرائيلي خارج حدود فلسطين الدوليـة : المرتفعات السورية وصحراء سيناء المصريـة واخيرا جنوب لبنان وذلك بغية تحقيق الحلم الصهيوني بانشاء اسرائيل الكبرى حتى منابع الليطاني في جنوب لبنان وقد شهدتت هذه المرحلة زيادة النهم الاسرائيلـي للارض خصوصا في الجولان وجنوب لبنان خلال هذه المراحل تتضح خطوط الاستراتيجية الصهيونية على النحو التالـي :ـ

١ـ الحصول على الارض مرحليا على فترات تكاد تكون منتظمة او متناسبـة .

٢ـ خلق الامر الواقع باتباع شتى السبل في الاستيلاء على الارض وتملكها ، بحيث يفقدها طـرف " العرب " ، ويكسبها ويتملكها طرف آخر " اسرائيلـي " .

وعليه ، فقد كانت الارض منذ البداية هدفا اوليا في التفكير الصهيوني ثم اصبحت وسيلة لقيام الدولة ، ثم وسيلة لاتساع الدولـة .

ثم يقولون انهم بالشراء ودفع المال والتعويض حصلوا على الارض وبمعنى آخر فأنهم يريدون أن يقولوا أن تملكهم للارض كان حقا وليس سلبا .

لكن الحقائق والوثائق تثبت عكس ذلك ، فتقارير الوكالة اليهودية وتقارير الحكومة البريطانية تثبت بطلان هذه الادعاءات .

٢

ماذا تقول تقارير الوكالة اليهودية ؟

ان هذه التقارير اشارت الى ان ما كان يملكه اليهود من اراضي في فلسطين في نهاية ايلول عام ١٩٤٦ بلغ ١ر٨٠٧ر٠٠٠ دونم ، أى ما يعادل ٦ر٨ في المائة من جميع اراضي البلاد كانت موزعة كما يلي بالدونمات :-

١٧٥ر٠٠٠	اجرتها الحكومة للوكالة اليهودية .
٣٢٥ر٠٠٠	منحتها الحكومة للوكالة اليهودية وهي من املاك الدولة .
٤٢٠ر٦٠٠	ما حصل عليه اليهود في عهد الدولة العثمانية حسب احصاءات الوكالة وذلك بعد جهود عظيمة بذلت خلال خمسين عاما في العهد المذكور ، وهذه الدونمات تعادل نحو ١ر٦ في المائة من مجموع مساحة البلاد ، باع العرب هذه المساحة في وقت لم يعلموا فيه شيئا عن الغايات الصهيونية .

٢٦١ر٤٠٠	مساحة الاراضي التي اشتراها اليهود من عـرب فلسطين وبعضها نتيجة لقانون الملكية وتنفيذا لاحكام اصدرتها المحاكم المختصة او لظروف بالغة القسوة والشدة .
٦٢٥ر٠٠٠	ما باعه الاقطاعيون من بعض اللبنانيين والسوريين من غير أهل فلسطين كما يلـــي :ـ
٤٠٠ر٠٠٠	دونم من مرج ابن عامر .
١٦٥ر٠٠٠	اراضي امتياز بحيرة الحـولة .
٣٢ر٠٠٠	اراضي امتياز وادى الحـوادث .
٢٨ر٠٠٠	من اراضي اقضية الناصرة وصفد وعكا وبيسـان وجنين وطولكـرم .
	المجمـــوع :ـ
١ر٨٠٧ر٠٠٠	دونـم

اما تقارير الحكومة البريطانية فتؤكد انه خلال ثلاثين عاما من الحكم البريطاني على فلسطين اشترت المؤسسات اليهودية فقط ٣ر٥٦ في المائة من الارض من العرب رغم الاسعار المرتفعة التي عرضتها لقاء الارض ، واذا اضفنا الى ذلك ٢ر٥ في المائة من الارض ، التي كان اليهود يمتلكونها عام ١٩٢٠ ، وجدنا ان اليهود اشتروا بنسبة تقل عن ربع دونم من كل اربعة دونمات من ارض فلسطين او يملكونها .

واذا كانت تجربة الاجداد والاباء في عهد الانتداب البريطاني تلخصت في مجابهة سلاحين رئيسيين تمثلا في سلب الارض واخذها بشتى الطرق ، بدون حق من الطرف العربي وتمليكها للطرف اليهودى ، وفي فتح ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين ، لتغيير التوزيع السكاني بين العرب واليهود ، تمهيدا لاقامة الدولة اليهودية ، فان تجربة الابناء والاحفاد مع اسرائيل تتلخص في مجابهة سلاحين رئيسيين جديدين هما المصادرة والاستيطان .

وما اشبه تجارب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل والنقب والمثلث في الثلث الاخير من القرن العشرين ، بتجارب الفلسطينيين في اوائل هذا القرن .. اليوم يستخدمون سلاحي المصادرة والاستيطان ، وبالامس استخدموا سلاحي السلب وتشجيع الهجرة .

وهكذا تضيع الارض ..

ويعرف شعبنا كيف تضيع ارضه :ـ

تارة باسم القانون والديمقراطية عندما يتم اغلاق الارض ومصادرتها لاغراض التدريب العسكرى او الامن او المنفعة العامة او التطوير " وطبعا المقصود من ذلك مصالح الجانب اليهودى وليس العربي " .

وتارة تضيع الارض ، في ظروف ضغط وخنق تحاصرنا من مختلف الجهات والوجوه .. نفقات المعيشة اليومية .. الضرائب

المتعددة المتصاعدة .. وعدم استقرار العملة وتذبذبها وهبوطها باستمرار ، بالغلاء المتفاقم والتضخم المتزايد والافتقار الى الضرورى من القوت الرئيسي والتناقض الذريع في الخدمات .. والبطالة المحتدمة ، والدخل المتضائل .. وكل ما الى ذلك من اساليب لا انسانية هدفها سحق الوجـود الفلسطيني على الارض

وما زال هدف اسرائيل الارض بكل وسيلة ، على الرغم من المواثيق والقوانين والقرارات التي صدرت عن المنظمـات او الهيئات الدوليـة ، ولا يزال صوتها من اقوى الاصوات بما فيها مجلس الامن الدولي الذى شجب مصادرة الاراضي العربية في قراره في ٢ /٣/ ١٩٨٠ ، ومع ذلك تواصل اسرائيل سياسـة المصادرة .

الفصل الاول

ملاحظات حول استراتيجية الاستيطان

٣

بعد ٦٧/٦/٢٨ ، أخذت اسرائيل تعيد حساباتها على (خارطتين) لا تحيد عنهما ، تدقق في الاتجاهات الاربعة ، وتحسب عدد الدونمات .. تحسب ما عندها وما تريده .. علما بأن ما تريده من الارض لا يقف عند حدٍ .

فهذه خارطة (القدس الكبرى) وتلك خارطة (اسرائيل الكبرى) . وبتخطيط ونشاط متواصل ، دأبت على اجراءات المصادرة تباعا ، الخطوط التي رسمت على الخارطتين امتدت وتوسعت ، تبعهما تنفيذ عملي على الطبيعة بتسييج وحفر وجرف وشق طرق .. وتحويل .. وبناء وتوطين .

فالمصادرة والاستيطان هما رفيقا درب المسئولين في الحكم العسكرى الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة .

ويمكن تسجيل بعض الملاحظات حول استراتيجية المصادرة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وفق الترتيب التالي :ـ

أولا :القدس

لتنفيذ الخارطة الاولى (القدس الكبرى) شرعت اسرائيل في العمل على مرحلتين :ـ

المرحلة الاولى : بدأت عقب حرب عام ١٩٤٨ والاستيلاء على القطاع الغربي من القدس ، حيث صادرت اسرائيل جميـــع أملاك الفلسطينيين من منازل ومحلات تجارية واراض شاسعة منها الخاصة والوقفية ، مغلقة او بعلية ، واعقب المصادرة توسيـع عمراني للاحياء العربية التي تغيرت اسماؤها ، بالاضافة الى احياء اخرى يهودية على اراض عربية مصادرة اقيمت في القدس (القطاع الغربي[٥]) .

المرحلة الثانية :بدأت عقب حرب عام ١٩٦٧ واثر احتلال بقية القدس (القطاع الشرقي) . فقد اخذت اسرائيل تقوم بعمليات المصادرة والاستيطان معا في القدس العربية ، وبخط متواز للتحرك الاسرائيلي سياسيا[٦] ، واستهدفت التركيز على القطاع الشرقي بالذات لتطويره (تهويده) ليتلاءم في ضمه مع القطاع الغربي من المدينة . وما من احد اكثر من سكان القدس العربية معرفة بمدى سيطرة اسرائيل عليهم وعلى اراضيهم ، فهم شاهدوا بام اعينهم وعانوا اكثر من غيرهم من مصادرة املاكهم الخاصة واراضيهم الشاسعة واوقافهم ، وقد رأوا كيف اعدت جميع الاجهزة المختلفة سواء في بلدية القدس الاسرائيليـة او اللجان المتخصصة في المنظمة الصهيونية العالمية او الوكالة اليهوديـة ، وبتضافر مختلف الخبرات العملية والفنية والعمرانية والتقنيـة والمالية لتنفيذ خارطة القدس الكبرى الاسرائيليـة .

وعليه نلاحظ أن اسرائيل تحركت في محورين رئيسيين

١- المصادرة في داخل البلدة القديمة من القدس ـ القطاع الشرقي .

٢ـ المصادرة خارج البلدة القديمة من القدس ـ القطاع الشرقي ـ .

ففي المحور الاول : صادرت سلطات الاحتلال العسكرية الممتلكات العربية الخاصة والوقفية .. منازل .. ومحلات .. وارض .. بل وهدمت حيا[٧] بكامله وصادرته عقب حرب عام ١٩٦٧ وذلك بغية أن تخلق اكثرية يهودية في موقع قديم[٨] ، بل واكثر من هذا تردد حقها فيه على ما عداها ، وانها حررته من ((المعتدين الغاصبين العرب) .

وفي المحور الثاني : تمثلت امامها خارطة القدس خارج البلدة القديمة ، واخذت تحرك خطوط رسم الخرائط في الاتجاهات الاربعة فكانت النتيجة مصادرة الاراضي العربية شمال القدس وجنوبها وشرقها[٩] ، وتبعها توسع عمراني وأحياء يهودية وتطاولت ناطحات السحاب في كل اتجاه من القدس ، واصبح واضحا للعيان أن المصادرة كانت بهدف الاستيطان ولهدف تطويق القدس العربية واحيائها باحياء ومستوطنات يهودية من كل اتجاه ، وفق مخطط ليفي[١٠] وزير الاسكان الاسرائيلي ، لتغدو القدس العربية (القطاع الشرقي) وفق تخطيط المصادرة والاستيطان ، قلة[١١] سكانية عربية سواء في داخل البلدة القديمة او في خارجها ، ومن ثم تصبح الاكثرية[١٢] يهودية في القدس بقطاعيها الغربي (المحتل سنة ٤٨) والشرقي المحتل سنة ٦٧

ثانيا: الضفة الغربية

تنتقل اسرائيل الى خارطة اسرائيل الكبرى ، وتضع في حسبانها أن الضفة كسب عسكرى ، ورغم أن الضفة في العرف الدولي تحت الاحتلال الاسرائيلي ، لكن اسرائيل هودت الضفة باعادة تسميتها بـ(يهودا والسامرة) جنوب الضفة وشمالها في التقسيمات الادارية التابعة للحكم العسكرى الاسرائيلي ، ثم بزرع الوجود اليهودى في الضفة والقطاع على الاراضي العربية المصادرة وحاليا ـ في اوائل الثمانيات ـ بالسعى لاستصدار القوانين التي تضفي الشرعية على وجود المستوطنات اليهودية في المناطق العربية المحتلة وتنظيم شؤونها وتحمي كيانها وتدافع عن استمرارها بالاضافة الى رفع تعداد اليهود في الضفة والقطاع بانتشار المستوطنات فيها .

كيف السبيل الى خلق واقع جديد في الضفة والقطاع يتمشى مع المفهوم الصهيوني التوسعي سياسيا " ارض اسرائيل الكبرى المحررة " .

السبيل هو عبارة عن طريق القرارات والاجراءات العسكرية التي تطالعنا بها دوائر الحكم العسكرى الاسرائيلي في الضفة تباعا ، وعلى مراحل وبتوقيت استراتيجي يتناسب ومخططات وتحركات اسرائيل ، حتى ولو جاءت القرارات متناقضة فلا اهمية لردود الفعل المعارضة العربية والدولية لدى السلطات الاسرائيلية ما دامت القرارات تجيء لتحقيق ما رسمه

السلسة في وقت سابق ، بمعنى انه في فترة يصدر قانون يحظر على اليهود شراء ارض في المناطق العربية المحتلة سنة ٦٧ وبعد فترة اخرى يصدر قانون يخالفه تماما ، يسمح لليهود بشراء اراض والتملك والتوطن في اراض عربية في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ .

وسلكت اسرائيل وسائل عدة ، واتبعت اساليب مختلفة في الحصول على الارض في الضفة الغربية والقطاع

فتارة اغلاق الارض بحجة الامن .

وتارة للتدريب العسكرى .

وتارة مصادرة الاراضي لمنفعة عامة ..

اضافة الى بث الوكلاء والوسطاء والشركات الاسرائيلية لشراء الاراضي والتطوير غالبا باسعار بخسة واستغلال المالكين العرب في القرى النائية واحيانا باسعار مرتفعة خيالية .

وأساليب السلطات العسكرية الاسرائيلية لم تعد خافية على احد ، فقد تناقلتها القرى في الضفة والقطاع ، واتخذت عناوين كثيرة واشكالا متنوعة ، فمن انذارات واشعارات الى اوامر اخلاء واكراه وتهديد ، الى امر مصادرة نهائي . وما المصادرة من شمال الضفة الى جنوبها في جنين وقلقيلية وطولكرم ونابلس وطوباس ورام الله وبيت ايل والقدس وبيت جالا وبيت لحم والخضر والخليل الا بهدف زرع مستوطنات يهودية

على الاراضي العربية المصادرة ، في وسط اكثرية عربية مستقبلا .

١- يحول دون التخلي عنها من ناحية (فرض التعايش) .

٢- وتوطئة لضم المناطق العربية المحتلة تحت شعار (المناطق المحررة) في خارطة اسرائيل الكبرى من ناحية اخرى ، بعد أن تكون النقاط الاستيطانية في الاراضي المصادرة في الضفة والتي تصادر تباعا وبتسارع وسباق زمني وجغرافي في انحاء الضفة والقطاع ، فقد تحولت الى مدن يهودية ، وبالتالي تكون اسرائيل قد حققت مخططها المرسوم (الانتشار) في الضفة والقطاع من الشمال الى الجنوب .

ثالثا : الاغوار

أما المصادرة في الاغوار ، سيما في أراضي طوباس في القسم الشمالي من الغور الغربي لنهر الاردن ، ذى الاراضي الشاسعة الخصبة ، فالهدف واضح وهو امتلاك اسرائيل لالاف الدونمات من الاراضي العربية الزراعية التي أغلقت للامن ، وللتدريب العسكرى ، ثم اقيمت عليها النواة الاستيطانية بحيث تشكل المستوطنات الاسرائيلية حزاما أمنيا من شمال الغور الى جنوبه وخط دفاع وهجوم لاسرائيل على طول الضفة الغربية لنهر الاردن ، في خط المواجهة الفاصل بين الضفتين العربيتين لنهر الاردن ، وفرض التعايش في أية تسوية اقليمية مقبلة .

رابعـا : القطـــاع

ان القطاع[٢٢] الذى يبلغ طوله ١٥٠ كـم وعرضه ١٠ كم والذى احتل سنة ١٩٦٧ لم ينج من مطامع اسرائيل مصـادرة واستيطانا فاسرائيل تهدف ـ من مصادرة اراضي القطاع ـ تجزئته الى مناطق استيطانية تقام على الاراضي العربية المصادرة لسبـين :ـ

أولا : لتفصل بين القطاع وشرقه ـ الضفة الغربية ـ لئلا[٢٣] يتضامن ويلتحم القسمان العربيان بأكثريتهما العربيـة " الضفة والقطاع المحتلان سنة ١٩٦٧ " فيشكلا وحدة جغرافية سكانية وخطرا نضاليا سياسيا مشتركا في دعـم الكيان الفلسطيني ، وتلاحمه وتزايد قوته في وجـه الاحتلال الاسرائيلـــي .

ثانيا : لتفصل بين القطاع وغربه ـ مصر ـ بمصادرة اراضيـه ونشر المستوطنات اليهودية لاعاقة الصلة بين القطاع وسيناء[٢٤] ، ومصر غربا ، حيث كان يدار من قبلها من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ .

خامســا : النقـــب[٢٥]

" انني اعتقد أن كيان اسـرائيل يتوقف على النقب ولا كيـان له بدونـــه " .

بن غوريـون

ان احداث المصادرة الاخيرة في النقب تثير الانتباه ، فهذه المنطقة الجنوبية الشاسعة من فلسطين التـي احتلت سنة ١٩٤٨ عادت في الاونة الاخيرة ـ اثر التغييرات السياسية ـ

لتصبح مسرحا لنشاط توسعي استيطاني ـ فعمدت اسرائيل الى مصادرة ٨٥ الف دونم من اصل ١٥٠ الف دونم كان مقترحا للمصادرة ، واجلاء ستة الاف بدوى عربي ، ولا غرابة في هذا فالنقب ذو اهمية بالغة ، فهو بحكم موقعه الجغرافي محصور بين الضفة شمالا وسيناء جنوبا .

والنقب يعتبر مركز المفاعل النووى الرئيسي في اسرائيل ـ ديمونا ـ وهو محور قواعد عسكرية . واضافة لما كان عليه ، غدا مجمعا عسكريا كبديل للمطارات والقواعد العسكرية التي انتقلت من سيناء الى النقب (في خريف سنة ٧٩ اثر معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية) .

وبالتالي فالنقب يشكل خط دفاع امني لاسرائيل ومركز هجوم في آن واحد ، وما زال النقب نظرا لمساحته[٢٦] الشاسعة يعتبر (منطقة احتياط) لتوسيع استيطاني[٢٧] اسرائيلي ، وهذا ينطبق مع ما صرح به رعنان فايتس ـ رئيس الشعبة الاستيطانية في الوكالة اليهودية[٢٨] ـ حيث قال :ـ

" ان اهداف التوطن في النقب مخطط له منذ خمس سنوات "

سادسا : الجليل

القسم الشمالي من فلسطين الذى احتل سنة ١٩٤٨ ، كان ولا يزال بعد حرب ١٩٤٨ مركز تجمع لاكثرية عربية[٢٩] وسط (الدولة الاسرائيلية) وبحكم نتائج الحرب انذاك بانقطاع صلات الفلسطينيين في الجليل عن العرب المحيطين بهم ،

اطمأنت اسرائيل لهذا الوضع ، واعتبرتهم اقلية عربية محصورة في اطار الدولة ، ففرضت عليهم الاحكام العسكرية سنوات عديدة ، وطبقت عليهم مختلف الانظمة والاجراءات التعسفية الاسرائيلية : الفكرية والثقافية والصحية والاقتصادية ، فتدنت الخدمات العامة في مجتمعهم وغدت في مستوى اقل بكثير من مستوى اليهود في الدولة الاسرائيلية ، الذين يحظون بجميع الخدمات والرعاية والتطوير .

الا انه بحكم :

التزايد السكاني العربي في الجليل والذى يفوق معدل التزايد في الوسط الاسرائيلي .

وبموجب الحسابات التي جاءت بها نتائج حرب سنة ١٩٦٧ من اقامة صلات بين : فلسطين الاحتلال الاول سنة ١٩٤٨ الجليل وغيره ـ وبين فلسطين ـ الاحتلال الثاني سنة ١٩٦٧ ـ الضفة والقطاع ـ صلات اظهرت تلاحما نضاليا في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي الذى ما زال ـ وبتحد سافر ـ ينكر الوجود والحق الفلسطيني[٣٠] ، الامر الذى دعا اسرائيل لاعادة النظر في خارطة الدولة الاسرائيلية ، فراعها اهمال[٣١] الجليل على مدى ثلاثين عاما ، سيما بعد حرب ١٩٦٧ حيث اخذت اسرائيل نشاطها في المصادرة والاستيطان على الضفة والقطاع ، فعادت الى الجليل لترفع شعار (اعادة التوزيع السكاني) وتطوير الجليل[٣٢] ـ في الوسط اليهودى ـ طبعا ، فاقدمت على مصادرة الاراضي العربية لاقامة تجمعات سكنية يهودية في قلب الجليل العربي بحجة تحقيق توازن سكاني عربي يهودى في المنطقة ،

فتتمكن عندئذ من سحق وقهر كل محاولة من شأنها مقاومة التسلط الاسرائيلي ، وبالتالي عزلهم ـ عرب الجليل ـ ثانية بايجاد وترسيخ قوانينها وانظمتها في الوسط العربي في الجليل

وحيث أن الجليل الاعلى قسم منه حضرى وآخر للمرعى يقطنه بدو عرب فقد شملت عمليات المصادرة واعادة التوطين الاسرائيلي للوسط اليهودى القسمين ، واكرهت بدو الجليل العرب على ترك واخلاء مواقعهم لاحلال تجمعات استيطانية يهودية مكانهم وذلك ما حدث لعرب المفجر[٣٣] وقصة مقاومتهم الشهيرة .

وهنا وقفة تأمل لما يجـرى :

الفكر الصهيوني يركز على الارض ويرفع شعار "ارض اسرائيل الكبرى " وساسـة اسرائيل والسياسـة الاسرائيلية كـل عقد تشن حربا دفاعيه (ضد العـرب) لتحرير الارض ، وعقـب كل حرب تفرد اسرائيل الخرائط وترسـم الخطوط اتساعا وامتدادا باسـم القانون تارة ومن وراء القانون في اغلب الحالات تصادر ارض العـرب ليتبعها نواة استيطانية تتسع فتصبح مدينة بمنطق الاستيلاء ، والعرب يرفضون ويقاومون ويعذبون ويسجنون ويستشهدون وما زالوا في كل عقد من القـرن الماضي . وفي هذا القرن منذ برز العداء الصهيوني سـافرا واستهدف العرب ، يرفعون شـعار الارض حق سلب منا بالاعتداء بالاستيلاء .. صراع بين قوميتين والارض هي محور الصـراع .

هل في هذا عجب ..

العجب في موقف الحكم .. موقف اعلى سلطة دوليـة تضبط زمام أمن العالم ، مجلس الامن الدولي الذى اتخذ العديد من القرارات التي تدين السياسـة الاسرائيليـة بحق عرب فلسـطين ، واخرها قرار اتخذ بالاجماع في ١٩٨٠/٣/١ يدين انتهاكـات اسرائيل في المناطق المحتلة في الضفة والقطاع ، ويطالـب بوقف المصادرة والاستيطان وما ترجم قـط قرار مـن

قــرارات مجلس الامن الى واقع عملي رادع .. بل الرد العملي كان من اسرائيــل ، تمت فيه مصادرة ما يزيد على ٤٠٠٠ دونم شــمال القدس في ٢-٣-١٩٨٠ وما يزيد على ١٠٠٠ دونم صودرت من اراضي الخضر جنوبي القدس في ١٤-٣-١٩٨٠ وما هذه باخر ارقام المصادرة الاسرائيليــة للاراضي العربية ، وعليه فلن يكون قرار مجلس الامن اخر القــرارات الجامدة التي تدين اسرائيــل .

الفصـــل الثـانـــي

أرقـــام واحصـــاءات حـول عمليـــات المصـــادرة

ونورد في هذا القسم من البحث احصاءات عن عمليات المصادرة التي تمت حسب التسلسـل التاريخي منذ بدء الاحتلال الاسرائيلي في العام ١٩٦٧ وحتى نهاية اذار ١٩٨٠

٣٣٦٠ دونما صودرت من ضواحي القدس[٢٤] وتضم مساحات جديدة لتوسيع مباني الجامعة العبرية على جبل الشيخ جراح مع حزام عريض من الاراضي العربية المصادرة يربطها بغربي القدس اقيمت عليه مستوطنة (رامات اشـكول) .

١٦ دونما صودرت في البلدة القديمة[٢٥] ـ منطقة الحي اليهودى ـ وتم اخلاء الباقين[٢٦] العرب فيه ، رغم ثبـوت وقفية عائلات مقدسيـة ـ بموجب الوقف الاسلامي ـ في الحـي .

٦٧٥ دونما صودرت من اراضي النبي يعقوب[٢٧] شمالي القدس على الطريق المؤدية الى رام الله .

٢٤٠٠ دونم صودرت من اراضي منطقة بيت ايل[٢٨] العربية شمالي رام الله .

٣٠٠٠ دونم صودرت من اراضي الخليـــل[٢٩] .

١٤٠٠٠ دونم صودرت من اراضي ضواحي القدس [٤٠] في
١٢٠٠ دونم صودرت من اراضي سيناء [٤١] القريبة من مشارف رفح
من الجهة الجنوبيـــة .
٣٨ كيلو مترا صودرت في سيناء [٤٢] لاقامة مستوطنات اسرائيلية
بقرار اتخذته الحكومـــة سنة ١٩٧١ .
٥٠٠٠ دونم ضمت الى المستوطنات الاسرائيلية في الغور ،
وهي اراض ممتدة على الحدود في غور بيسان والاردن [٤٣]
١٧٠٠ دونم صودرت في شعفاط [٤٤] شمالي القـــدس .
١٢٠٠ دونم صودرت في قلندية [٤٥] شمالي القـــدس .
١٢٠٠ دونم صودرت في عقربا [٤٦] بقضاء نابلس : حرق منها ٤٠٠
دونم رشت بمواد كيماوية سامة لمنع مزارعي القرية من
زراعتها .
٧٠ كيلومترا اغلقت في منطقة الخان الاحمر [٤٧] شرقي القدس ،
وفي بيت ساحور جنوب شرقي القدس بهدف اجراء
التدريبات العسكرية ـ حسب ادعاء اسرائيـــل ـ .
٤٠٠٠ دونم صودرت في منطقة ابو مدين [٤٨] جنوب غزة لمصلحـة
مستوطنة تســاريـــم) .
٣٠٠ دونم في جنوب خانيونس [٤٩] .
١٥٠٠ دونم صودرت من اراضي هضبة النبي صموئيـــل [٥٠] .

١٥٠ دونما صودرت من أراضي الحجيلة [٥١] .

٧٠ دونما صودرت من منطقة عرق الحية ووادى الجناب [٥٢]

١٧٠ كيلو مترا مربعا في جبل الراس ـ في منطقة بيت جالا جنوبي القدس [٥٣] .

٨٠٠٠٠ دونم صودرت من أراضي السواحرة الواقعة بالقرب من منطقة قمران على البحر الميت [٥٤] .

٢٠٠٠٠ دونم صودرت من أراضي بيت فوريك [٥٥] جنوب شرقي نابلس .

٢١ دونما صودرت في بير نبالا [٥٦] شمالي القدس .

٣٠٠٠ دونم من أراضي رفح [٥٧] .

٤٠٠ دونم صودرت من أراضي قرية الخضر [٥٨] جنوب القدس .

٥٠٠٠ دونم صودرت وهي من املاك ابو هاشم [٥٩] من كبار الملاكين من طوباس :ـ

٨٠ دونم بيارة أحرقت .

٢٧ موتورا نسفت .

٣٠٠ غرفة هدمت (مساكن للمزارعين العاملين في الارض) .

٥٠٠٠ دونم صودرت [٦٠] وهي من املاك حسن الخطيب ـ عضو بلدية سابق ومن كبار الملاكين منها :ـ

٣٠٠ دونم بيارة حمضيات احرقت .

٣٠٠ بيت هـدم ٠

٢٢ موتـور ضـخ نسـفت ٠

٢٥٠٠ دونم صودرت[٦٠] وهي من املاك ناجي وعادل ورزق المصرى اغلبها مشـجر ٠

٢٨ موتور ضخ مياه اتلفـت ٠

٥٦ بيتا هـدمت ٠

٣٨٠٠ دونم منهـا[٦٠] :-

١٤٠ دونما مشجرا ومثمرا والباقي اراض زراعية مروية ٠

١٨ موتور مضخـة مياه اتلفـت ٠

٣٠٠ بيـت للعمـال نسـفت ٠[٦١]

١٠٠٠ دونم تم الاستيلاء عليها من اراضي أريحا ٠

٣٠٠٠ دونم صودرت في ضواحي شرقي القدس[٦٢] خلال الاشهـر الثلاث الاولى من سنة ٧٤ ٠

٥ دونم صودرت في جبل المكبر[٦٣] " جنـوب القـدس "

١٠٠٠ دونم صودرت من أراضي طوباس[٦٤] " شرقي القدس " بحجة التدريب العسكرى للجيش الاسرائيلـي ٠

٤٣٠ دونما صودرت من أراضي شرقي العيزريـة[٦٥] " شرقي القـدس " ٠

٦٠٠ دونم صودرت من أراضي المغير[٦٦] ـ قضاء جنين شـمالا

٢٠٠ دونم تم الاستيلاء عليها من منطقة الحمراء[٦٧] من أراضي الغـور الشـماليـة ٠

٥٠٠٠ دونم اغلقتهـا سلطات الحكم العسكرى في عناتا[٦٨] شـمال شـرقي القـدس ٠

٤٥٠٠ دونم خططت كوحدة واحدة للمنطقة الصناعية في الخان الاحمر[٦٩] جنوب القدس على أراضي مصادرة في تلك المنطقة .

٢٠٠٠٠ دونم في منطقة الجليل[٧٠] .

٣٠٠ دونم صودرت من موقع خان الطور في قطاع غزه[٧١] .

٣٠٠٠٠ دونم صودرت في منطقة الخان الاحمر[٧٢] شرقي القدس

٥٠٠٠ دونم أقرت مصادرتها من أراضي بيت جالا[٧٣] لمستوطنة (هارجيلو) جنوب القدس .

٨٠٠٠ دونم تم تسييج ومصادرة أراضي جبل الراس[٧٤] ـ بيت جالا جنوب القدس .

٣٠٠٠٠ دونم في الجليل[٧٥] منها :ـ

١٧٠٠٠ دونم اراض زراعية لملاكين عرب .

٥٠٠ دونم قامت السلطات بمصادرتها من أراضي الرام[٧٦] .

٢٥٠٠٠ دونم خصصت في النقب[٧٧] من أراضي البدو المصادرة في اطار خطة استيطانية كبرى .

٤٤ دونما صودرت من أراضي قرية شرفات[٧٨] جنوب القدس بهدف توسيع مستوطنة ها جيلو المجاورة للموقع .

٣٠٠ دونم اغلقت على الطريق من القدس[٧٩] الى رام الله .

٧٥٠ دونما من أراضي العيزرية[٨٠] استولت عليها سلطات الحكم العسكرى في ٧٦/٨/١٠ .

٤٠ دونما صودرت من أراضي الشيخ جراح[٨١] من احياء القدس العربية .

١٠٠٠ دونم اغلاق المنطقة في منطقة الوادى الاعرج[٨٢] المؤدى الى البحر الميت على الطريق أريحـا .

٥٠٠٠ دونم اغلاقهـا وهي أراض زراعية في البقيعة[٨٣] في طوباس .

٨٠٠٠٠ دونم اغلقت في الغور[٨٤] بعد سنة ٦٧ وحتى سنة ٧٦ وهي من أخصب الاراضي الزراعية واستولت على (١٤٠) بـئرا ارتوازيـا .

١٢٠٠ دونم اغلاق في أراضي بيت ساحور ـ جنوب شرقي القـدس .

١٥٠٠ دونم صودرت في منطقة العوجـا[٨٥] .

٤٦٥٠ دونما اغلقت في عناتا[٨٦] لتوسيع مستوطنة الخان الاحمر جنوب القـدس .

١٧٤٢ دونم اغلقت في عناتا[٨٧] ـ لغرض أمني .

٥٠٠٠ دونم صودرت من أراضي البيرة[٨٨] لاقامة مستوطنة بيت أيـل .

٩٠ دونما في منطقة النبي صالح[٨٩] ـ الرملـة .

٨٠٠ دونم صودرت في ٧٩/٦/٧ من أراضي روجيت[٩٠] وعورتا نابلـس .

٩٠٠ دونم صودرت من أهالي عصيرة الشمالية على قمة جبل عيبال[٩٠] الجنوبي ـ نابلـس .

٩١
١٥٧٠٠٠ دونم قرار بالمصادرة لاراضي البدو في صحراء النقب في منطقة تل الملـــح ٠

٩٢
٨٠٠ دونم من أراضي قريتي يبرود وسلواد شمال شرقي رام‌الله استولى عليها مستوطنو " عفرة " الاسرائيلية

٩٣
١٥٠٠٠ دونم صودر ت في وادى تانا من قرية جينصافوط ، وديراستيا قضاء طولكرم ـ بحجة استخدامها لاغراض عســـكرية ٠

٩٤
٧٠٠ـ٨٠٠دونم استولت عليها سلطات الحكم العسكرى في قرية ادنا شمال غربي الخليـــل ٠

٩٥
٥٠٠ دونم مصادرة اراض من قرية قاد ـ قضاء جنـــين ٠

٩٦
٥٠٠ دونم اغلقت من أراض بيت سكاريا جنوب بيـــت لحم

٩٧
١٣٠٠ دونم صودرت من أراضي بلدة الخضر ـ جنوب بيت لحم ـ لتوسيع مستوطنـــة " افـــرات "

٩٨
١٥٠٠ دونم صادقت الحكومة الاسرائيلية على مصادرتهـــا ٠

٩٩
٢٥٠٠ دونم صودرت في منطقة بيت لاهيا شمال مدينة غزة ٠

١٠٠
١٢٠٠ دونم صودرت في منطقة البقيعة القرية من طوباس ٠

١٠١
١٠٠٠ دونم اغلقت من أراضي قرية مجدل بني فاضل في غور الاردن ٠

١٠٢
٣٠٠٠٠ دونم اغلقت في منطقة جبع قضاء جنين ٠

١٠٣
١٠٠ دونم صودرت من أراضي قرية بيت صفافا جنوب القـــدس ٠

٥٠٠ دونم صودرت في منطقة وادى " الملاقى " من أراضي قرية بلعين ـ رام الله . ١٠٤

٦٠٠ دونم صودرت من أراضي قرية بيت أمر ـ قضاء الخليل (شمالا) . ١٠٥

٤٠٠ دونم استملكت في المنطقة الواقعة بين مستعمرة " راموت المقامة على أرض قرية النبي صموئيل ـ وطريق بير نبالا شمال القدس (اى الثلث أراضي بيت حنينا شمال القدس) . ١٠٦

١٧٠٠ دونم صودرت من أراضي برطعة ،قضاء جنين . ١٠٧

٢٧٢ دونم صودرت في قرية ام سلمونة قضاء بيت لحم . ١٠٨

٥٠٠ دونم صودرت من أراضي قرية قلندية شمال القدس . ١٠٩

٤٠٠ دونم أبيدت مزروعاتها في قرية سخنين وعرابه . ١١٠

٣٥٠٠ دونم تحت المصادرة في أراضي (قرى) سلفيت ، اسكاكا ، مرد (جنوب نابلس) . ١١١

٦٠٠ دونم تم الاستيلاء عليها من أراضي ابو ديس العربية شرقي القدس . ١١٢

٦٥٠٠٠ دونم صودرت من أراضي بدو النقب . ١١٣

١٠٠٠ دونم صودرت من أراضي قرية عابود ـ قضاء رام الله . ١١٤

٣٥٠٠ دونم صودرت من أراضي الخضر وبيت أمر (جنوب بيت لحم وشمال الخليل) قرب واد البيار . ١١٥

٢٠٠ دونم من غابة دير نظام قرب قرية النبي صالح ـ الرملة ، استولى عليها مستوطنو مستوطنة " نفه تسوف ١١٦

١١٧
٥٠٠٠ دونم اغلقت من أراضي الخليل منذ سنة ١٩٧٠ وحتى شباط (فبراير) سنة ٨٠ .

١١٨
١٠٠٠ دونم تم اغلاقها من أراضي بيت ساحور ـ قضاء بيت لحم .

١١٩
٤٠٠٠ دونم صودرت من ضواحي شمال القدس (ما بين شعفاط والنبي يعقوب) .

١٢٠
٢٥٠٠ دونم صودرت من أراضي الخضر جنوب بيت لحم ، لمصلحة مستوطنة افرات .

١٢١
٤١٠ دونم قررت السلطات الاستيلاء عليها من منطقة " مسحة " قضاء طولكرم .

١٢٢
١٠٠٠ دونم صودرت من أراضي " طلوزه " قضاء نابلس .

١٢٣
١٥٠ دونما اغلقت من أراضي طمون ـ قضاء نابلس لاغراض عسكرية .

١٢٤
٨٠٠ دونم صودرت من أراضي كفر مالك والمغير .

أرقـام واحصـاءات

ورد في تقرير الكنيست أيار (مايو) سنة ١٩٧٤ :

أ . انه تم الاستيلاء رسميا على ـ مليون ـ دونم من اراضي الضفـة .

ـ ٤٣٠ر٠٠٠ دونم في حكم المصادرة .

ـ ٣٠ر٠٠٠ دونم صودرت على اعتبار أن يهودا كانوا قد اشتـروها سـنة ١٩٤٨ .

ب . مساحة أراضي الضفة التي اقيمت عليها السمتوطنات ٣٤٤١٠ دونـم منهـا :

ـ ١٨٦٠ دونم أراض أمـيرية .

ـ والباقـي أراض خاصـة .

ـ ٩٣ في المائة من هذه الاراضي ملكية خاصة بما فيها امـلاك غائبـين .

تشير تقرير وزراة الدفاع الاسرائيلية ، ان اسرائيل صادرت منذ حرب حزيران وحتى الان ما مساحته :

٦١٠٤٠ في الضفة والقطاع بحجج أمنية وعسكريه يضاف الى هـذا :

٨٠ر٠٠٠ دونم صودرت من الاراضي الخاصة في الضفة الغربيـة .

٤٠ر٠٠٠ دونم استخدم لاغراض الاستيطان والاراضي الزراعية التابعة للمستوطنات التي بلغ عددها :

٥٧ مستوطنة في الضفة الغربية ٠

٨ مستوطنات في القطاع ٠

وحسب المعطيات الموجودة في وزارة الدفاع يوجدفي :

١٠ الضفة الغربية :

٦٩٦ر٠٠٠ دونم مسجلة كأراض للدولة ٠

١ر٥٣٠ر٠٠٠ دونم مسجلة تحت ملكيات غير واضحة ٠

٣ر٢٠٠ر٠٠٠ دونم أراض خاصة ٠

٣٠٠ر٠٠٠ دونم أراض مسجلة على اسماء لاصحابها قبل عام ١٩٤٨ ٠

٢٠ القطاع :

٤٠ر٠٠٠ دونم مسجلة أراض للدولة ٠

٩٣ر٠٠٠ دونم من الاراضي مسجلة تحت ملكية غير واضحة ٠

٢٥٣ر٠٠٠ دونم أراضي خاصة ٠

٨٠٠ دونم مسجلة على اسماء لاصحابها قبل عام ١٩٤٨ ٠

٨٠٠٠ دونم أمـــلاك غائبـــين .

بلغ مجموع الاراضي التي صودرت في مدينة القدس وحدها حوالـــي :

٢١٠٠٠ دونم موزعة على النحو التالي :

٤٫٠٠٠ دونم صودرت خارج سور القدس سنة ١٩٦٨ .

١٢٫٠٠٠ دونم صودرت من مدينة القدس ، وأراض تابعة لعشر قرى فلسطينيـــة تحيط بالمدينة سنة ٧٠.

٥٠٠٠٠ دونم صودرت من القرى الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس سنة ١٩٧٢ كما صودر ١٠٠٫٠٠٠ دونـــم من اراضـــي عرب الســـواحره .

الفصـــل الثالـــث

القانـــون ومصـــادرة الاراضـــي

والان نتسائل : هل تتفق عمليات المصادرة في الاراضي المحتلة والمواثيق والاعراف الدولية ؟ بل هل تمت وتتم هذه السلسلة الطويلة من عمليات المصادرة وفق القوانين المعمول بها في الاراضي المحتلة ؟ ما هو القانون او القوانين الـــتي تستند اليها السلطات العسكرية الاسرائيلية لتنفيذ عمليـــات المصادرة ؟ هل هو القانون العثماني أم القانون الانتدابـــي أم القانون الاردني أم القانون الاسرائيلي ؟ أم القانـــون الدولـــي ؟.

ثم هل تسمح المواثيق والقوانين الدولية والوضعيـــة لسلطات الاحتلال ـ مهما يكن هذا الاحتلال ـ بمصادرة الاراضي من أصحابها الشرعيين كيفما اتفق ؟ واذا وجد مثل هذه القوانين فما هي هذه القوانين التي تتخذها اسرائيـــل حجة للدفاع بها عن اسلوبها في المجتمع الدولـــي ؟

هذا واسئلة أخرى كثيرة تطرح نفسها علينا ، ونحـــن بصدد هذا البحـــث الـــذى يتناول عمليـــات المصادرة فـــي الاراضي العربيـــة المحتلـــة .

ونحاول في هذا القسم من البحث أن نتطرق الى مسألتين تتعلق الاولى بالقوانين التي تعتمد عليها اسرائيل لتبرير عمليات المصادرة ، وتتعلق الثانية والمواثيق والقرارات المحلية والدولية التي تدحض هذه الادعاءات .

الفرع الاول

القوانين الاسرائيلية الخاصة بالمصادرة

بعد قيام اسرائيل سنت الكنيست عدت قوانين لوضع التسهيلات أمام الحكومة الاسرائيلية لمصادرة مئات الدونمات من الاراضي الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرتها ، بالاضافة الى ذلك استغلال قانون الطوارئ الذى سنه الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٥ وذلك كله لكي تتخذ اجراءاتها طابعا قانونيا وشرعيا .

ونستعرض بايجاز بعض هذه القوانين :-

اولا : قانون أملاك الغائبين :

المقصود بالغائبين هنا اللاجئون الفلسطينيون الذين ارغموا على ترك مدنهم وقراهم واملاكهم . وبموجب هذا القانون الذى أقرته الكنيست عام ١٩٥٠ تم هدم ما مجموعه ٣٧٤ قرية فلسطينية وتسليم الاراضي التي ازيلت القرى عنها الى مستوطنين يهود شرعوا باقامة مئات المستوطنات في طول البلاد وعرضها .. وبالتالي نقل الاملاك الى الصندوق القومي اليهودى " الكيرن كيمت " او الى الدولة مباشرة ،

وذلك على الرغم من أن قسما من أصحاب هذه الامـلاك هم من الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون تحت حكم اسرائيل ، وذلك لان القانون الاسرائيلي يعتـبرهم غائبـــين ...

ثانيا : اجراءات استغلال الاراضي للعام ١٩٤٩ :

منح الحكام للعسكريون بموجب هذه الاجراءات صلاحيات باغلاق أية منطقة ، وذلك باعلان أن هذه المنطقة " مغلقـة لاسباب أمنية " ، ولا يسمح بالدخول اليها الا بموجب تصريح خطي مسبق من الحاكم العسكرى ، وبالتالي يمنع أصحاب هذه الاراضي في المنطقة المغلقة ـ وهم من الفلسطينيين ـ من دخول اراضيهم وزراعتها وتتحول هذه الاراضي " المغلقة بعد فترة من الزمن الى اراضي غير زراعية ، وبموجب هذه الاجراءات فأن لوزير الزراعة الحق ـ من أجل تأمين زراعتها ـ في تسليمها الى شخص آخر لزراعتها ولما كان التنسـيق كاملا وتاما بين الحكام العسكريين وبين وزير الزراعة ، فأن مثل هذه الاراضي المغلقة وغير المزروعة كانت تنقل دوما الى المستوطنين اليهود .

ثالثا :قانون تنظيم الاستيلاء على عقارات في ساعة الطوارئ عـــام ١٩٤٩ :

ويتعلق هذا القانون بالعقارات في المدن الفلسطينيـة ، وقد اعطى هذا القانون صلاحيات للحكومة " الاسرائيلية " باصدار أوامر بالاستيلاء أو أوامر اسكان وفقا للدوافع التالية

١ـ حمايـة البـــلاد .

٢- المحافظة على الامن العام .

٣- استيعاب العائدين .

والمقصود بالعائدين طبعا الالاف من اليهود القادمين من مختلف انحاء الارض .

وبموجب هذا القانون اصبحت عقارات الفلسطينيين تحت تصرف السلطات اليهودية .

رابعا : قانون استملاك الاراضي للعام ١٩٥٣ :

ان هذا القانون اعطى السلطات الاسرائيلية صلاحية ادارة واستغلال الاراضي دون نقل ملكيتها . ويعتبر هذا القانون من اخطر القوانين الاسرائيلية الصادرة بهذا الصدد ، ولا يخفى دور الصندوق القومي اليهودى الذى يسعى منذ تأسيسه الى ان تصبح الارض التي سيجرى عليها الاستيطان ملكا عاما للشعب اليهودى وقد جاء هذا القانون لحسم هذا الامر نهائيا .

خامسا : قانون الاستيطان الزراعي :

وقد سنت الكنيست هذا القانون بعد حرب ١٩٦٧ ، فقد نص القانون على منع المستوطنيين اليهود من تأجير اراضيهم للفلسطينيين او بيعهم حقوقا في مياه الرى ، وقد استهدف هذا القانون الحيلولة بين الفلسطينيين والرجوع الى اراضيهم ، ولو عمالا مأجورين .

سادسا : قانون الطوارئ عـام ١٩٤٥ :

استغلت اسرائيل المادة ١٢٥ من هذا القانون الذى سنته حكومة الانتداب ، فهي تمنح الحكام العسكريين " مناطق مغلقة " لا يسمح بدخولها او الخروج منها الا بتصريح من الحاكم العسكرى واقدمت السلطات العسكرية الاسرائيلية بهذه المادة على نزع ملكية اراض كثيرة من اصحابها عن طريق الاعلان انها منطقة مغلقة لاسباب أمنية ، ولدى عرض مثل هذه القضايا على المحاكم الاسرئيلية فان ادعاءات الامن تمنع كل نقاش .

هذه بعض القوانين التي استندت وتستند اليهااسرائيل في عمليات المصادرة المستمرة للاراضي ، وهي قوانين سنتها اسرائيل خدمة لمصالحها وتنفيذا لسياستها الرامية الى مصادرة الارض كخطوة اولى للاستيطان .

الفرع الثاني

حكم القانون الدولـي

ولكن ما هو حكم القوانين والمواثيق الدولية في ما تصنعـه اسـرائيل ؟ ..

وماذا يقول المجتمع الدولي من خلال القرارات التـي اصدرتها الامـم المتحدة ؟

بادئ ذى بدء ، نود ان نقول ان الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية غير المشروع ومخالف للمواثيق والقوانين والقرارات الدولية ، فالقرارات الصادرة عن الامم المتحدة وعن مجلس الامن الدولي او عن الجمعية العامة على السواء تطلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة فالقرار رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ والذى تدعي اسرائيل التزامها به ، يشير في مقدمته الى " عدم القبول بالاستيلاء على اراض بواسطة الحرب " ، ثم يدعو القرار الى سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الاخير

من هنا ، ندرك ان الاحتلال في حد ذاته غير مشـروع ومخالف للقرارات الدولية ، ورغم ذلك فان اسرائيل مضت فـي هدفها الواضح وغير المعلن في استيطان الارض العربية المحتلة بادئة بالمصادرة في مدينة القدس العربية التي ضمتها اسرائيل

اليها رسميا بقرار من الكنيست في ٢٣ حزيران ١٩٦٧ ، وقد طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الطارئة في ٤ تموز ١٩٦٧ من اسرائيل الغاء اجراءات الضم وتدابيرها واعتبرتها اجراءات وتدابير غير صحيحة .

وفي ٢١ ايار ١٩٦٨ اصدر مجلس الامن الدولي قرارا نصت فقرته الثانية على ما يلي :ـ

جميع الاجراءات الادارية والتشريعية وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك التي من شأنها ان تؤدى الى تغيير في وضع القدس القانوني هي اجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير وضع المدينة .

وقد وردت هذه الفقرة مرة اخرى في القرار رقم ٢٦٧ الصادر في مجلس الامن في ٣ تموز ١٩٦٩ ، وكذلك القرار رقم ٢٨٥ الصادر في ٢٥ ايلول ١٩٧١ كما أن الجمعية العامة للامم المتحدة طلبت في قراراها رقم ٢٨٥١ الصادر في ٢٠ـ١٢ـ٧١من اسرائيل الامتناع عن مصادرة الاراضي والاملاك واقامة المستوطنات ، ومنذ ذلك الوقت توالت طلبات المنظمة الدولية الخاصة بعدم مصادرة الاراضي ، واعتبار ذلك كله اجراءات باطلة وغير مشروعة ، ذلك هو حكم قانون المجتمع الدولي من خلال الامم المتحدة ، لكن اسرائيل ترفض الانصياع لما يقرره المجتمع الدولي ، وتسير ضد القوانين بل وتتصادم معه في حالات كثيرة

ولا تكتفي اسرائيل بمخالفة قرارات المجتمع الدولي بل تذهب الى حد مخالفة المواثيق الدولية التي وضعت اسرائيل توقيعها عليها ، ولعل ابرزها مبادئ الاعلان العالمي ، حقوق

الانسان ونصوص معاهدة جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب التي عقدت في ١٢ آب ١٩٤٩ ، خصوصا في ما يتعلق بمصادرة الاراضي الخاصة .

أما معاهدة جنيف ، فأنها تنص على " منع مصادرة الاراضي الخاصة كليا " والاستثناء الوحيد هو لاغراض أمنية ، وحتى في هذه الحالة لا يجوز مصادرة الارض ، بل السيطرة الموءقتة على هذه الارض فقط .

وفي هذا الصدد يعترف البروفسور يورام دينشتاين عميد كلية الحقوق في جامعة تل ابيب بقوله : " عندما تقام مستوطنة مدنية بحته في الضفة الغربية بموجب قرار مباشر من الحكومة الاسرائيلية ، وفي اعقاب مصادرة اراض عربية خاصة فانه من الصعب ان لا ترى في هذه العملية خرقا لمعاهدة جنيف

الفرع الثالث

الهدف ... الارض

والاراضي المستهدفة بعمليات المصادرة هل كل انواع الاراضي ، سواء المملوكة ملكية خاصة او الاراضي الحكومية ، فالاراضي الخاصة تصادر بدعوى الامن ، والاراضي الحكومية في الضفة الغربية تصادر بدعوى انها ملك اسرائيل باعتبارها الوريث الشرعي للاردن . وحول النوع الثاني من الاراضي تتركز عمليات المصادرة ، فاسرائيل تعتبر هذه الاراضي ملكا خالصا لها ، وتسعى بعض الاطراف الحاكمة الى سن تشريع يضم هذه الاراضي الى الدولة اليهودية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها ، اسوة بما حدث مع مدنية القدس العربية ، وقد المح مناحيم بيغن رئيس الوزراء لعدد من اعضاء الكنيست من الائتلاف الحاكم بامكانية استحداث قانون يبيح لاسرائيل مصادرة اراضي الضفة الخاصة والعامة للاستيطان .

وتحاول بعض الاوساط الحاكمة في اسرائيل ان تركز عمليات المصادرة على ما تسميه بالاراضي الحكومية ، فمجلس الوزراء الاسرائيلي اصدر بيانا في الرابع عشر من تشرين اول عام ١٩٧٩ اعلن فيه قراراه بتوسيع المستوطنات على حساب الاراضي الحكومية وليس على حساب الملكية الخاصة ، وترى الدوائر الحاكمة في هذا القرار منفذا شرعيا لها لتواصل عمليات المصادرة اعتمادا على انها كما تدعي الحكومة التي

ورثت الحكم الاردني وهي بالتالي ترى ان من حقها ان ترث الاراضي والاملاك التابعة للحكومة الاردنيـــة .

وتعتبر اسرائيل الاراضي البور الصخرية اراضي حكومية او " املاك دولة " وذلك خطأ كما يقول الاستاذ المحامي انطون جاسر في مقال نشر في صحيفة " القدس " ، لان الاراضي البـور المعطلة اما ان تكون ملكية خاصة فردية او أن تكون ملكية لاهالي القرية التي تقع ضمن اراضيها هذه الاراضي كالمرعى مثلا ، أو المحتطب او المحجر ، كما جاء في القانون العثماني ومجلة الاحكام العدليـــة التي لا تزال سارية المفعول في الضفة الغربية وهذه تختلف عن املاك الدولة التي تمتلكها الدولة ، ذلك أن املاك الدولة كما يقول الاستاذ جاسر هي الاملاك المسجلـــة في دائرة تسجيل الاراضي باسم الدولة كمواقع السجون والمخافـر والدوائر ، وغير ذلك من الاملاك في فلسطين لم تكن في أى وقت من الاوقات املاك دولة بل كانت ولا تزال لمواطنيها العرب واصحاب حق التصرف فيها ، ومن هنا يتضح ان الاراضي الحكومية غير موجودة واقعا وقانونا في الضفة الغربيـــة .

ان اكثر الاراضي في الضفة هي من نوع " ميرى " وهي ملكية فردية خاصة لمالكيها والمتصرفين فيها والارض " الميرى " تختلف بالقطع عن الاراضي الاميرية ، فالارض " الميرى " هـــي الاراضي المغلة اى المفلوحة ، كما يقول بذلك الاستاذ المحامـــي

محمود الشيخ ياسين المستشار القانوني لبلدية طولكرم ، في مقال نشره في صحيفة " القـــدس " .

اما الاراضي الاميرية التي تقول اسرائيل انها ملك للدولة فهي غير موجودة ، لان الامبراطورية العثمانية قلصت املاكها منذ نهايات القرن التاسع عشر لتشجيع الافراد والجماعات على حيازة ملكية هذه الاراضي ، ومن بين اجراءات اصدرتها الادارة العثمانية سماحها لكل من يضع يده على ارض تكون ملكا للدولة ويستغلها بالزراعة او أى طريقة اخرى لمدة عشر سنوات متتالية ، بأن يمتلكها ويسجلها في دائرة " الطابو" باسمه .

وعلى فرض وجود اراض اميرية فان هذه الارض ملك للشعب الفلسطيني ، وذلك كما يقول الاستاذ عبد الرحيم الشريف في مقال نشره في صحيفة " القدس " حيث أن الدولة من الوجهة القانونية السياسية تمثل الشعب الذى يخضع لسلطانها ، وحيث أن الشعب هو مصدر جميع السلطات فان اراضي الدولة يملكها الشعب كله ، فالارض الاميرية على فرض وجودها ليست ارضا سائبة لا اهل لها ولا صاحب ولا مالك ، بل ان اهلها هم الفلسطينيون اولا وأخيرا .

الفصل الرابع

ملاحق وخرائط

١- ملحق رقم "١"
قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٥٢ الصادر في ٤ تموز ١٩٦٧ .

٢- ملحق رقم "٢"
قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٨٥ الصادر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١ .

٣- ملحق رقم "٣"
قرار لجنة حقوق الانسان رقم ٣ الصادر في ٢٢ آذار ١٩٧٢ .

٤- ملحق رقم "٤"
الاستيطان والاراضي الحكومية بقلم : المحامي انطون جاسر .

٥- ملحق رقم "٥"
وماذا بعد الارض
بقلم : المحامي محمود الشيخ ياسين .

٦- ملحق رقم "٦"
الاستيلاء على الارض لا يولد حقا
بقلم : المحامي عبد الرحيم الشريف .

٧- ملحـق رقـــم "٧"
خارطة رقم "١" وتظهر فيها المساحات المصادرة في قطـــاع غـــزه .

٨- ملحـق رقـــم "٨"
خارطة رقم "٢" وتظهر فيها المساحات المصادرة في منطقة بيت لحـــم .

٩- ملحـق رقـــم "٩"
شهادة فيه تثبت أن الاراضي المصادرة في بيت لحـم ليســـت أمـــيرية .

١٠- ملحـق رقـــم "١٠"
خارطة توضيحية رقم "٣" لمنطقة القـــدس .

١١- ملحـق رقـــم "١١"
خارطة توضيحية رقم "٤" لمنطقة رام الله - والبـــيرة .

١٢- ملحـق رقـــم "١٢"
خارطة توضيحية رقم "٥" لمنطقـة الخليـــل .

١٣- ملحـق رقـــم "١٣"
خارطة توضيحية رقم "٦" لمنطقـة غـــزه .

١٤- ملحـق رقـــم "١٤"
خارطة توضيحية رقم "٧" لمنطقـة نابلـــس .

١٥- ملحـق رقـــم "١٥"
خارطة توضيحية رقم "٨" لمنطقة جنـــين .

١٦- ملحـق رقـــم "١٦"
خارطة توضيحية رقم "٩" لمنطقة طولـــكرم .

ملحق رقم " ١ "

قرار رقم :-٢٥٢-
صادر عن مجلس الامن الذولـي
دعـوة اسرائيل الـى الغاء جميع
اجراءاتها لتغيـير وضـع القدس

ان مجلس الامـن ،

اذ يستنكر قرارى الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، والقـرار رقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة ٥) الصادر في ١٤ تمـوز (يوليو) ١٩٦٧ ٠

وقد نظر في كتاب ممثل الاردن الدائم رقم (٨٥٦٠) (٣٤١) حول الوضع في القدس وتقرير الامين العام رقم (٨١٤٦) ، (٣٤٢)

وقد استمع الى البيانات التي القيـت في المجلـس ،

واذ يلاحظ انه تبني القرارات المذكورة اعلاه فقد اتخـذت اسرائيل المزيد من الاجراءات والاعمال التي تتنافى مع هـذه القرارات ،

واذ يذكر الحاجة الى العمل من أجل سلام دائم عادل ، واذ

يؤكد رفضه الاستيلاء على الاراضي بالفتح العسكرى ،

١. يأسف على فشل اسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة اعلاه .

٢. يعتبر أن جميع الاجراءات الادارية التشريعية ، وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك التي من شأنها ان تؤدى الى تغيير في الوضع القانوني للقدس ، هي اجراءات باطلة ولا يمكن ان تغير وضع القدس .

٣. يدعو اسرائيل بالحاح الى ان تبطل هذه الاجراءات وان تمتنع فورا عن القيام بأى عمل آخر من شأنه ان يغير وضع القدس .

٤. يطلب من الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن حول تنفيذ هذا القرار .

ملحق رقم " ٢ "

قرار رقم (٢٨٥)
الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة
تاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠

الطلب بشدة الى اسرائيل ان تبطل
جميع الاجراءات لضم او الاستيطان
الاراضي المحتلة والطلب الى اللجنة
الخاصة الاستمرار في عملها .

ان الجمعيـــة العامـــة

اذ تسترشد باهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ،
واذ تذكر نصوص ومبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،
وكذلك نصوص اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين
في زمن الحرب التي عقدت في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ،
(٢٧٩) .

واذ تشير الى قرارى مجلس الامم رقم ٢٣٧ (١٩٦٧)
الصادر في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ورقم ٢٥٩ (١٩٦٨)
الصادر في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ وكذلك قرارات الامم
المتحدة الاخرى المتعلقة بهذا الامر .

وقد بحثت في تقرير اللجنة للتحقيق في الاجراءات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، (٢٨٠) تعرب عن قلقها الشديد لانتهاك حقوق الانسان لاهالي الاراضي المحتلة .

واذ نرى نظام التحقيق والحماية ضرورى لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية كاتفاقية جنيف التي تقدم ذكرها التي عقدت في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ، والتي تنص على احترام حقوق الانسان في النزاع المسلح ، واذ نلاحظ بأسف ان احكام تلك الاتفاقية المتعلقة بهذا الامر لم تنفذها السلطات الاسرائيلية .

واذ نذكر ان الدول الاطراف ، بناء على البند (١) من تلك الاتفاقية ، قد تعهدت لا باحترام الاتفاقية فحسب بل أيضا بضمان احترامها في كل الظروف ، واذ نلاحظ بارتياح ان لجنة الصليب الاحمر الدولية ، بعد النظر بعناية في مسألة تعزيز تنفيذ اتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ، (٢٨١) .

قد توصلت الى استنتاج ان جميع المهمات التي تقع على دولة الحماية بموجب تلك الاتفاقية ، يجب ان تعتبر مهمات انسانية ، وأن لجنة الصليب الاحمر الدولية قد أعلنت نفسها مستعدة لتقلد كل المهمات التي جرى تصورها لدولة الحماية (٢٨٢) .

١٠ تثني على جهود اللجنة الخاصة بالتحقيق في

الاجراءات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، وجهود اعضائها لاداء المهمة الموكلة لهم .

٢. تطالب اسرائيل بقوة ، بأن تلغي فورا كل الاجراءات وتكف عن كل السياسات والتصرفات مثل :

أ. ضم أى جزء من الاراضي العربية المحتلة .

ب. اقامة مستوطنات اسرائيلية في تلك الاراضي ، ونقل اقسام من سكانها المدنيين الى الارض المحتلة .

ج. هدم ونسف القرى ، والاحياء ، والمنازل ، وتجريد الاملاك ومصادرتها .

د. اخلاء الاراضي العربية المحتلة من سكانها ، ونقلهم ، وترحيلهم ، وطردهم .

هـ. انكار حق اللاجئين والاشخاص المرحلين في العودة الى بيوتهم .

و. سوء معاملة المساجين والمعتقلين وتعذيبهم .

ز. العقوبة الجماعية .

٣. تدعو حكومة اسرائيل الى السماح لكل الاشخاص الذين هربوا من الاراضي المحتلة او رحلوا او طردوا منها العودة الى بيوتهم .

٤. تعيد تأكيدها ان كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لاستيطان الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس المحتلة ، باطلة ولاغية كليا .

٥. تدعو حكومة اسرائيل ان تمتثل تماما بالتزاماتها بموجب

اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب التي عقدت في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ٠

٠٦ تطلب من اللجنة الخاصة ، الى ان ينتهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية ، الاستمرار في العمل والتشاور مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ، لكما كان ذلك ملائما ، كي تضمن المحافظة على خير سكان الاراضي المحتلة وعلى حقوقهم الانسانية ٠

٠٧ تحث حكومة اسرائيل على التعاون مع اللجنة الخاصة وتسهيل دخولها الى الاراضي المحتلة لتتمكن من اداء المهمات التي اناطتها الجمعية العامة بها ٠

٠٨ تطلب من الامين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل التسهيلات اللازمة لاستمرار ادائها لمهماتها ٠

٠٩ تطلب من جميع الدول الاطراف في اتفاقية جنيف المعقودة في ٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ان تبذل جهدها في ضمان احترام اسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف والوفاء بها ٠

١٠٠ تطلب من اللجنة الخاصة رفع تقرير الى الامين العام بأسرع ما يمكن وكلما دعت الحاجة الى ذلك ٠

٠١١ تقرر ادراج بند في جدول اعمالها المؤقت في دورتها السابعة والعشرين عنوانه " تقرير " (او تقارير) اللجنة الخاصة بالتحقيق في الاجراءات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة " ٠

تبينت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ٢٠٢٧ ، بـ ٥٣ صوتا مقابل ٢٠ وامتناع ٤٦ .

ملحق رقم " ٣ "

قرار رقم " ٣ "
صادر عن لجنة حقوق الانسان
تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٢ ٠

الاسف على اصرار اسرائيل على تحدى
واهمال جميع قرارات الامم المتحدة
لسكان الاراضي المحتلة ، ومناشـــدة
اسرائيل بقوة ان تلغي ، منـــذ الان
الاجراءات التي تؤثر في هذه الحقوق

ان لجنـــة حقـــوق الانســـــان ،
اذ تسترشد بمبادئ ميثاق الامم المتحدة واغراضـــه ،
وكذلك بمبادئ اعلان حقوق الانسان العالمي ونصوصه ٠
واذ تضع نصب عينيها نصوص اتفاقية جنيف المتعلقـــة
بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب التي وقعت في ١٢
آب (اغسطس) ١٩٤٩ ٠
واذ تذكر كل القرارات المتعلقة بهذا الموضوع التـــي
اتخذتها اجهزة الامم المتحدة المختلفة في موضوع حماية حقوق
الانسان لسكان الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيـــل ٠
واذ تذكر أيضا أن الدول الاعضاء تتحمل بموجب نصوص

ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان العالمي ، مسؤولية ضمان حماية حقوق الانسان ، وتأكيد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية بكرامة الانسان واحترامه .

واذ تذكر كذلك بناء البند (١) من اتفاقية جنيف ، ان الدول المشتركة في هذا الميثاق قد تعهدت لا باحترام الميثاق فحسب بل أيضا بضمان احترامه في كل الظـروف .

واذ اطلعت على التقارير حول الموضوع المتقدم الذكر التي رفعت الى مختلف الاجهزة المختصة في الامم المتحدة أو بحثت في هذه الاجهزة .

واذ تقلقها كثيرا الاعمال والسياسات جميعا التي تؤثر في وضع او خصائص تلك الاراضي المحتلة ، وفي حقوق سكانها الاساسـية مثل :

أ . اعلان العزم على ضم بعض اجزاء الاراضي العربيـة المحتلـة ،

ب . انشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة ، ونقل اقسام من السكان المدنيين الى تلك الاراضـي .

ج . اجلاء سكان الاراضي المحتلة ، ونقلهم ، وترحيلهـم ، وطردهـم .

د . هدم ونسف القرى والاحياء والبيوت ، ومصادرة الاملاك ونـزع ملكيتهـا .

هـ . انكار حق الاشخاص اللاجئين والمشردين في العودة الى بيوتهـم ،

العقوبة الجماعية ، وسواء معاملة المحبوسين

و. والمحتجزيـــن ،

الحجز الادارى ، ومنع المحبوسين من الاتصال بالخارج

ز. واذ لاحظت آسفة ان الاعمال المذكورة لم تلغ على الرغم مـن القرارات العديدة التي اتخذت في هذا الشأن ،

واذ يؤسفها اصرار اسرائيل على تحدى واهمال جميـع قرارات الامم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، وبحفظ التكوين السكاني والطبيعة الجغرافية لهذه الاراضـــي .

واذ لاحظت ان اتفاقية جنيف في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ، (البند ١٤٧) قد اعتبرت الترحيل او النقل غير القانوني والسجن غير القانوني ، ومنع الحق في محاكمة عادلة ونظامية ، وأخذ الرهائن ، وهدم الاملاك ونزع ملكيتها على نطاق واسع ، مخالفات خطرة للاتفاقيـــة .

واذ لاحظت أن ميثاق المحكمة العسكرية الدولية فـــي نورنمبرغ ، كما أكده قرار الجمعية العامة رقم ٣ (الدورة ١) في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦ ورقم ٩٥ (الدورة ١) في ١١ كانون الاول (سبتمبر) ١٩٤٦ ، قد اعتبر " المخالفات الخطرة " التي عقدت فيما بعد في اتفاقية جنيف في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ جرائم حربيـــة .

واذ تذكر قراراها رقم ٥ب (الدورة ٢٦) الذى اعتبر

مخالفات اتفاقية جنيف جرائم حربية واهانة للبشرية .

١. تناشد اسرائيل بقوة ان تلغي ، من الان فصاعدا جميع الاجراءات ، وان تكف عن جميع السياسات والاعمال التي تؤثر في التركيب السكاني او في الخصائص الطبيعية للاراضي العربية المحتلة وفي حقوق الانسان لسكانهـا .

٢. تناشد الحكومة الاسرائيلية ان تسمح لجميع الاشخاص ، الذين هربوا من الاراضي المحتلة او رحلوا عنها او طردوا منها ، بالعودة الى بيوتهم دون شـروط .

٣. تؤكد مرة أخرى ان جميع الاجراءات ، التي اتخذتها اسرائيل لتضم الاراضي المحتلة او تستوطنها ، باطلة ولاغيـة .

٤. تناشد حكومة اسرائيل ، مرة أخرى ، ان تتقيد تماما بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في زمـن الحرب .

٥. تناشد اسرائيل ايضا ، مرة أخرى ، ان تحترم وتنفذ القرارات التي اتخذتها اللجنة والاجهزة الاخرى المختصة فـي قضية حماية حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

٦. تطلب من جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ومن جميع الدول المشتركة في اتفاقية جنيف الرابعة ، الموقعة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ ، ان تفعل اقصى ما تستطيع لضمان احترام اسرائيل لمبادئ حقوق الانسان ووفائها بالتزاماتها بموجب تلم الاتفاقيـة .

٠٧ تعتبر ان المخالفات الخطرة التي ارتكبتها اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي العربية المحتلة ، تكون جرائم حرب واهانة للبشريـــة ٠

٠٨ تقرر تان تضع على جدول اعمال الدورة التاسعـة والعشرين المؤقت ، كأمر له افضلية عظمى ، الموضوع الذى عنوانه (قضية انتهاك حقوق الانسان في الاراضي المحتلة نتيجة الاعمال العدائيـــة في الشـــرق الاوســـط) ٠

ملحق رقم " ٤ "

الاستيطان والاراضي الحكومية
بقلم : المحامي انطون جاسر
المصدر : القدس ١٩٧٩/١٠/١٧

الوزير " المعتدل .. " عيزر وايزمن ، وزير دفاع اسرائيل أبدى " ارتياحه " للقرار الذى أصدرة مجلس وزراء اسرائيل في الرابع عشر من الشهر الحالي ، لان المجلس قد أقر توسيع المستعمرات في الضفة الغربية على حساب الاراضي " الحكومية " .. وليس على حساب الملكية الخاصة لاصحاب الاراضي في الضفة الغربية " هكذا ".

وهنا يطرح نفسه السؤال التالي : أين هي الاراضي الحكومية في الضفة الغربية ..؟ لقد اشترطت اسرائيل ان تكون لها السلطة على مصادر المياه والاراضي من نوع ميرى في الضفة والقطاع التي تطلق عليها اسم " الاراضي الاميرية " والتي تعتبرها اسرائيل اراضي حكومية أو أملاك دولية . ومن المعلوم ان اكثر اراضي الضفة هي من نوع ميرى وانها ملكية فردية خاصة لمالكيها والمتصرفين فيها ، وقد كتبنا في ذلك ولا حاجة بنا للتكرار ، ولعل اسرائيل ووزراءها وفقهاءها قد بدأوا الان يدركون

صحة ذلك اذ يستشف من قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي الاخير ومن " ارتياح " وزير الدفاع للقرار ، بأن اسرائيل اخذت تعتبر الارض من نوع ميرى والاراضي الاميرية ملكية خاصة ، ونحن نسجل عليهم هذا الموقف .

فاذا أخرجنا الاراضي من نوع ميرى والاراضي الاميرية من " حلبة الاستيطان " ـ كما تقول اسرائيل ـ على اعتبار انها ملكية فردية خاصة للمواطنين العرب ، فلا يبقى الا ان نستنتج بأن اسرائيل تعتبر الاراضي الموات / أو الاراضي المعطلة / أو الاراضي الصخرية " اراضي حكومية " أو " املاك الدولة " وهنا يقع الخطأ ، ذلك لان الاراضي الموات / أو الاراضي المعطلة / أو الاراضي الصخرية اما ان تكون ملكية خاصة فردية لشخص معين أو ان تكون ملكية لاهالي القرية التي تقع ضمن اراضيها هذه الاراضي كالمرعى مثلا او المحتطب او المحجر كما جاء في قانون الاراضي العثماني ومجلة الاحكام العدلية التي لا زالت سارية المفعول في الضفة الغربية ؟ وفي الحالة الثانية تسمى الاراضي الموات او الاراضي المعطلة او الاراضي الصخرية الجبلية "املاك عامة " يمتلكها اهالي القرية أو المدينة

وهي تختلف عن املاك الدولة التي تمتلكها الدولة وقد أوضحنا في بحث سابق ان " املاك الدولة " هي الاملاك المسجلة في دائرة تسجيل الاراضي باسم الدولة كمواقع السجون والمخافر والدوائر ، وغير ذلك من الاراضي والاملاك في فلسطين لم تكن في أى وقت من الاوقات " املاك دولة " بل كانت ولا تزال أملاكا لمواطنيها العرب وأصحاب حق التصرف فيها .

ولا بد ان نذكر هنا أن حكومة الانتداب البريطاني كا
في سنة ١٩٣٥ قد وضعت حدودا لاراضي كل قرية في فلسطين
بوساطة لجان الفتها لهذا الغرض من شخص من القرية وآخر من
القرية المجاورة برئاسة حاكم اللواء او القائمقام او من ينوب عن
اى منهما . وقد اعتمدت في تخطيط الحدود بين القرية والاخرى
" مقالب " المياه في رؤوس الجبال او " قرارات " الاودية في
المنخفضات او الطرق الرومانية وعلى الرغم من ان الحدود كانت
شبه معروفة بين كل قرية وآخرى الا انه لم يكن لتلك الحدود
الصفة الرسمية القانونية الا في سنة ١٩٣٥ عندما وضعت حكومة
الانتداب خرائط وجعلت الاراضي كل قرية احواضا طبيعية معروفة
ومبينة على مخطط كل قرية .. ولم يقتصر ذلك على القرى او
المدن فحسب ، بل تعداها الى اراضي البدو في قضاء الخليل
وبئر السبع وغيرها من الاراضي البدوية مثل اراضي عرب الكعابنه
جنوب شرقي الخليل واراضي عرب الرشايده من موقع " عين
جدى " شرقا الى اراضي قرية سعير غربا ، واراضي العبيدية من
البحر الميت شرقا حتى عرب التعامرة غربا وهكذا .. وأصبحت
اراضي كل قرية ضمن حدود ثابتة ومبينة على مخططات معينة
سواء اكانت هذه الاراضي مغلة من نوع ميرى او غير مغلة كمراعي
اهل القرية ، او عطلية او صخرية او موات .. واصبحت جميع
الاراضي التي تقع ضمن حدود كل قرية اما ملكية خاصة لاشخاص
معينين اذا كانت قابلة للاستغلال ، واما ملكية مشتركة لاهالي
القرية جميعهم اذا كانت من نوع الاراضي الموات او المعطلة او
الصخرية او المراعي او المحتطب او المحجر .

وبالتالي سميت هذه الاراضي غير الزراعية " املاكا عامة يمتلكها اهالي القرية ولا سلطان للدولة او الحكومة عليها سواء الاشراف عليها لمصلحة اهل القرية الواحدة .

والقانون لا يسمح لاية قرية ان تتجاوز حدود القرية المجاورة فترعى في مراعيها او تحتطب من محتطبها او تحجر في جبالها الصخرية او تسكن ضمن حدودها . وقد نصت احكام مجلة الاحكام العدلية " المادة ٢٧٢ " على انه اذا وجدت اراض موات او اراض معطلة او صخرية جبلية وسط اراض مغلة من نوع ميرى يمتلكها فرد فان هذا المواطن يملك تبعا لذلك الاراضي الموات او المعطلة او الصخرية الجبلية التي تقع في وسط ارضه وقياسا على ذلك فان مالكي الاراضي السهلية المغلة ومالكي الاراضي " الملساء " المغلة التي تقع في بطون الاودية يملكون ايضا من الاراضي الموات او المعطلة او الصخرية الجبلية غير المساغلة كل على امتداد نهاية ارضه السهلية صعودا على شكل مثلث الى نقطة الصفر في قمة الجبل .. ويسمى القرويون ذلك الجزء من الاراضي الموات او المعطلة او الصخرية او الجبلية " " شلهابا " ويكون ملكية خاصة .

هذا مع التأكيد بان العديد من المستوطنات كمستعمرة " عفره " نفسها مقامة على ارض من نوع ميرى يملكها افراد معينون من اهالي قرية عين يبرود وبلدة سلواد شمال شرقي رام الله بموجب شهادات تسجيل صادرة عن دائرة الاراضي ، وان الاراضي التي تحيط بها كذلك ملكية فردية خاصة لاهالي هاتين البلدتين وان أى توسع هناك من اية جهة كانت سيكون على حساب هؤلاء الاهالي ٦٦٠

وما يقال عن أراضي هاتين البلدتين يقال على مستوطنة " بيت ايـل " المقامة على اراض يملكها اهالي مدينة البيرة ملكيـة فردية خاصة بموجب شهادات تسجيل ، اذ جرت اعمال التسوية فيها في الخمسـينات .

وسواء اقررت اسرائيل توسيع الاستيطان على حساب الاراضي الموات او المعطلة او الصخرية الجبلية ام على حساب الاراضي المغلة من نوع ميرى فان الامر واحد والغاية واحـدة والهدف واحد ، هو تجريد المواطنين العرب من املاكهم وتفريغ ابناء الضفة الغربية من اراضيهم .. ولا عجب في ان تكون اجتهادات مستشارى اسرائيل القانونية اجتهادات غير سليمـة وضحلة . لان هوءلاء القانونين جديدون على قوانين الاراضـي وعلى وضع الاراضي في بلادنـا .

نخرج مما تقدم بأن " ارتياح " الوزير " المعتدل .." عيزر وايزمن لقرار مجلس الامن للوزراء الاخير هو مجرد تفاوءل ليس في محلـه ، لان الاراضي الحكومية التي يدعي السيـد الوزيـر بوجودها غير موجودة واقعا وقانونا في الضفة والقطاع .

ملحق رقم " ٥ "

وماذا بعد الارض

بقلم : المحامي محمود الشيخ ياسين

المستشار القضائي لبلدية طولكرم

المصدر : صحيفة القدس ١٩٧٩/١٠/٢٨

الارض وماذا بعد الارض ؟

هذا التساؤل في الحقيقة هو لب القضية الفلسطينية فمنذ مدة وجيزة طلعت علينا الحكومة الاسرائيلية بقرار خطير حيث قررت السماح لليهود بشراء الارض في المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزه ، وفي هذا مخالفة صريحة للقوانين المرعية والمواثيق الدولية .

وهنا يجدر بي أن أبين حقيقتين رئيسيتين وهما :ـ

ـ الحقيقة الاولى :ـ أن اسرائيل لا تعترف بحق الملكية الخاصة للارض بالنسبة للفرد داخل اسرائيل ، بل تعتبر أن الارض ـ وكل الارض ضمن حدود اسرائيل ـ وقفا يهوديا وتدار من قبل موءسسات تكونت من اجل هذه الغاية ، وهي التي تقطع افراد وجماعات اليهود الارض من اجل التصرف والاستغلال الفردى او الجماعي ،وعليه فان القول بأن القرار يرفع الاضطهاد عن الفرد اليهودى ليتمتع بعملية الشراء غير وارد اطلاقا .

ـ الحقيقة الثانية :ـ ان عرب فلسطين لم يحوزوا التراب والارض . فبالرغم من أن ادارة الاحتلال البريطاني طول فترة عهد الانتداب ، البالغة ثلاثين عاما او تزيد ، قد استخدمت كافة الضغوط بعد ان وضعت البلاد في ظل ظروف سياسية وادارية واقتصادية ، تكفل انشاء الوطن القومي اليهودى ، وفقا للاسس التي وردت في المادة الثانية من صك الانتداب الذى الزمت بريطانيا نفسها بتنفيذ بنوده ، التي من ضمنها تشجيع هجرة اليهود الى فلسطين ومساعدتهم على السكنى في اراضي البلاد واراضي الدولة واراضي البور ـ مادة ٦ منه ـ اقول بالرغم من كل ذلك ، فاني استطيع ان اؤكد هنا بأن جميع جهود الادارة البريطانية من كانت تستعين بهم من خبراء مختصين من اليهود لم تنجح في زحزحة المواطن العربي عن ارضه ، ويكفي العربي الفلسطيني فخرا انه قد خرج بنتيجة الصراع طوال عهد الانتداب البريطاني بخسارة لا تكاد تذكر ، حيث تدل الارقام الرسمية على ان خسارته لا تتجاوز واحدا في المائة من مجموع المساحة الكلية لاراضي فلسطين ، تسرب معظمها نتيجة لتطبيق قوانين جائرة وخاصة ـ قانون نزع اليد ـ .

ووالان ، فنحن بعد ثلاثة عشر عاما من حرب ٦٧ نجد أن اسرائيل قد انجزت من مخططاتها في الاراضي المحتلة ما يلي :ـ

١. هيأت للمناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزه

ادارة محلية ترتبط ارتباطا وثيقا مع موءسسة الحكم العسكرى التي تستمد وجودها وسياستها من اسـرائيـل ....

٠٢ لقد اتمت دولة اسرائيل صهر الضفة الغربية وقطاع غزه ضمن سياستها الاقتصادية بصورة يصعب الانفكـاك منهـا .

٠٣ لقد صادرت او استولـت على مساحـات شاسـعة مـن الاراضي العربية في المناطق المحتلة تارة بحجة الدفاع عن امن اسرائيل ـ بتحريك موءساساتها المختلفة للاستيطان وانشـات المستوطنات تارة اخـرى .

وتبعا لذلك ، فقد تعالت الحتجاجات والضغوط الدولية حيث وجدت اسرائيل نفسها في وضع حرج نوعا ما وان كان مثل هذا الاحراج في الواقع لا قيمة له ضمن الاستراتيجية الصهيونيـة

ولكن في سبيل الابقاء على السيادة الاعلامية في العالم ، كـان لا بد من امتصاص كل ما قد يطفو من فقاعات على السطح ويعيق مسيرة اى هدف فخططت ورسمت وبالتالي قررت ما اعتبرتـه مخرجا وبديلا عن عبارة ـ مصادرة الاراضي والاستيلاء عليها ـ بعبارة ـ شراء الارض ـ ولو من طرف واحد ، ظنا منها بأن العبارة البديلة لتنفيذ مخطط الاستيلاء على الارض بدون ضجة او احراج

وما دام الامر كذلك ، وما دام ان عبارة ـ شراء الارض ـ ستكون البديل لعبارة ـ مصادرة الارض ـ في المستقبل المنظور وما دام ان المستوطنات المتناثرة في طول البلاد وعرضها تطلب التوسع بالاضافة الى وجود مخطط واسع لانشاء مستوطنات أخرى وذلك زيادة على ما تعلنه سلطات الاحتلال ما بين الحين والاخر

عن مناطق شاسعة جدا كمناطق مغلقة في وجه اصحابها العرب بحجة الامن او حماية امن اسرائيل ، فما دام الامر كله كذلك ، فكيف ستعالج الحكومة الاسرائيلية اشباع نهمها بالنسبة للارض عن طريق قرارها الجديد ؟؟

هناك اكثر من فرضية :ـ

ـ الفرضية الاولى : هي ان يكون القرار قد صدر للاستهلاك الخارجي ، في محاولة لوقف الصورة البشعة التي يحملها العالم عن مصادرة الاراضي والاستيلاء عليها بالقوة داخل الاراضي المحتلة .

ـ الفرضية الثانية : هي ان تقوم سلطة الاحتلال ببيع كافة الاراضي المسجلة باسم الدولة للمؤسسات اليهودية وهي قليلة ومتناثرة لا تكفي لتحقيق الغاية ، خاصة وان معظم اراضي المستوطنات والاراضي المغلقة ـ ان لم يكن جميعها ـ هي اراض خاصة يملكها المواطنون العرب .

ـ الفرضية الثالثة : هي أن تقوم سلطات الاحتلال ببيع اراضي واملاك الغائبين من العرب بحجة تسديد ما اثقلت به من ديون ونفقات او غير ذلك من الحجج .

ـ والفرضية الرابعة : فقد جرى التمهيد لها منذ زمن بعيد ، حيث تعالت النداءات القائلة بان الارض ، كل الارض هي أراض اسرائيل ، وعليه فان القول بوجود اية ملكية لغير اليهود في ظل هذه النظرية هو قول هراء . وبالطبع فقد رفض هذا القول محليا ودوليا لما فيه من الفظاظة وعدم الكياسة .

ـ اما الفرضية الخامسة والاخيرة : فهي محاولة لمصادرة ، الارض ، كل الارض باسم القانون والشرعية المزيفة ، حيث طلع علينا منذ عدة شهور صوت نشاز يقول بان اراض الضفة الغربية والقطاع هي ملك للدولة وان دولة اسرائيل هي الوارثة الشرعية وحجتهم في ذلك : هي ان الارض خارج جدار القرى وقصبات المدن تقريبا ـ تعرف بالاراضي ـ الميرية أو الاميرية ـ أو هي مسجلة كذلك على اعتبار ان هذا اللفظ يعني ان الارض تابعة للامير او للسلطات وبالتالي للدولة .

انه قول باطل ...؟

وهنا لا بد من القاء بعض الضوء على ما في مثل هذا القول من بطلان وزيف :

وفي البداية يجب ان اورد حقيقة لا يمكن نكرانها ، وهي ان ملكية الفرد الخاصة للارض ـ كل الارض في فلسطين عامة والضفة والقطاع خاصة ـ هي ملكية ـ قديمة قدما لا يعرف أوله . ويكفي ان أشير هنا الى ما اورده قانون الاراضي العثماني في اثناء سرده لاقسام الاراضي الملك باشارته الى نوع من الاراضي الملك اسماه بالاراضي العشرية ـ الاراضي التي كانت تدفع ضريبة العشر ـ الويركو ـ وهي تشمل معظم الاراضي في فلسطين فوصفها بأنها اراض وزعت وملكت حين الفتح للمسلمين .

أما قصتنا مع كلمتي ـ الميرى ـ و ـ الاميرى ـ فقد بدأ

واني استطيع ان اؤكد ايضا انه مع افول شمس الدو
العثمانية كانت الملكية الفردية الخاصة منتشرة في طول البلاد
وعرضها ، بسبب الاجراءات التي قامت بها الادارة العثمانية
لتقليص املاك الدولة وتشجيع ملكية الافراد والجماعات ومن
الاحكام التي حفظت للفرد كرامته وأرضه وترابه فقد نص قانون
الاراضي العثماني على ما يلي :-
أ- اعتبار كامل قصبات المدن وجدر القرى والاراضي
المحيطة بها ملكا خاصا بالافراد .
ب- جميع الاراضي العشرية - اى دافعة ضريبة الويركو -
وهي معظم الاراضي المغلة - المفتلح - في البلاد ملكا خاصا
بالافراد .
جـ- جميع الاراضي المسلوخة عن اراضي الدولة وجرى
تسجيلها لدى دوائر الطابو باسم الافراد بأية صورة مشروعة ملكا
خاصا بالافراد .
د- لقد كان اجرأ وايسر وابسط الاحكام لتشجيع الفرد على
استغلال الارض والتمتع بملكيتها ، هو السماح لكل من يضع يده
على ارض ملكا للدولة ويستغلها بالزراعة او بأى طريقة اخرى
لمدة عشر سنوات متتالية فأكثر بأن يمتلكها ويسجلها في دائرة
الطابو بأسمه مجانا - أى بدون رسوم - .
هـ- لقد اعتبر جميع الاراضي المتروكة لمنفعة الجماعات
القاطنة في المدن والقرى ملكا خاصا بتلك الجماعات كالطرق
والمراعي والمحاطب وغير ذلك ، ولم تدخل اطلاقا ضمن املاك
الدولة .

حتى الاراضي الموات ـ البور ـ اعتبرها القانون حقا و ـ لمن يستصلحها من المواطنين واعتبرها خارج املاك الدولة وبعد كل هذا اتساءل ، ماذا بقي من املاك الدولة .

في الواقع ان حكومة الانتداب البريطاني لم ترث من الدولة العثمانية اية املاك تذكر ، ولقد قامت الدولة العثمانية بتقليص ممتلكاتها الى ادنى حد ، ولكن الدولة البريطانية المحتلة لم تعدم الوسيلة : فقد قامت بالاستيلاء على جميع الاراضي المتروكة للمنفعة العامة وسجلتها بأسمها ، وحتى قسما كبيرا من الاراضي الموات ـ البور ـ جرى تسجيله باسمها ، كل ذلك بدون وجه حق ؟؟ .

فماذا بعد ...؟؟

وبعد ، فما هو المستقبل الذى تنتظره الارض هنا ؟

الا يجدر بنا مهما كان بائسا ان نعير صاحب الارض والعامل في الحقل ولو شيئا من الاهتمام ؟

وهذه دعوة صادقة لامتنا العربية في كل مكان ، بأن تستيقظ وتتنادى لنصرة الصامدين في أرض الصمود قبل فوات الاوان . ان تعلق الفلاح العربي الفلسطيني بأرضه على مر الزمان يشكل ملحمة بطولية نادرة ، فهيئوا للفلاح المزارع والعامل في الحقل الفرصة ليلتقط أنفاسه ويواصل مسيرته .

أن الدعوة الصفراء التي سمعناها مؤخرا ـ على صفحات بعض الجرائد في الخارج ـ للتنادى الى جمع المال لشراء ارض العرب في فلسطين هي دعوة مسمومة بذيئة ، اذ

قصد بها التشهير بابنائنا في الوطن المحتل ، وكم كان احرى بتلك الجرائد ان تحاسب من يجمع اموال الصمود وتسألهم فيم انفقوه ؟؟

ان الفلاح المزارع مالك الحقل والتراب والارض ، يسمع فقط عن شيء اسمه ـ أموال الصمود ـ دون أن يرى شيئا طول الثلاثة عشر سنة الماضية .

انني أعلم أنكم لن تصلوا الى صاحب الارض الفلاح المزارع والعامل في الحقل ، لانكم لم تتحسسوا احاسيسه طوال هذه الحقبة الزمنية الطويلة ، وعليه فأنكم لن تستطيعوا تحسسها الان .

انني اعلم بأن هذه الصرخة فيها شيء من القسوة ولكن مع أسف ، هي الحقيقة : فالتنادى بالشعارات شيء والحقيقة شيء آخر ، فحاسبوا ضمائركم أولا .

ملحق رقم " ٦ "

الاستيلاء على الارض لا يولد حقا

بقلم : المحامي عبد الرحيم الشريف

المصدر : القدس ١٩/١٠/١٩٧٩

أرض الضفة الغربية ، وخاصة المسماة بالاميرية ، وبصورة عامة كل أرض منسوبة رقبتها للدولة ، مهما كانت تسميتها ، ولاى غرض خصصت ، او كانت ، وهي ملك الشعب الفلسطيني بلا أى منازع .

ان الدولة تحت اى اعتبار ليست سوى السلطة القابضة على زمام الامور ، والمديرة لدفة الحكم ، والقيمة على الملك والملك ـ بضم الميم ـ هو السيادة والحكم ، وبالتالي فالدولة ضمن كل اعتبار قانوني وسياسي ودولي ، تمثل الشعب الذى يستظل بحمايتها ، ويخضع لسلطانها ويمتثل لاوامرها ولاحكام شريعتها ، على ان تصرفها بهذا (الملك) يأتي من خلال الدور المسند اليها في المحافظة على مصالح الامة ، اى الشعب الذى تحكمه .

وان كانت الدولة التي لا يزال الشعب الفلسطيني يخضع لاحكام شريعتها ، تطبيقا وتنفيذا ، هي المملكة الاردنية الهاشمية ، فان كلا من الدستور الاردني ـ وهو النظام الاساسي

للمجتمع الاردني والكيان الذى تقوم عليه الدولة ـ والقوانين الاردنية ، يعتبران المرجع الفيصل في الامر مثار البحث ، على اساس انها كانت تحكم علاقات الشعب الفلسطيني قبل وقوع الاحتلال للضفة الغربية كما في الضفة الشرقية سواء بسواء ، وهي ايضا ما تزال بعد الاحتلال موضع التطبيق بل والمصادرة التي تحكم علاقاته واليها يصار في ضبط سريان نصوصها ، وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية العامة .

لقد صدر دستور المملكة الاردنية ، نصوص قواعده واحكامه ومبادئه ، بالوصف الاتي :ـ

(المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه .. الى آخره) .

ـ كلمة (ملكها ـ بكسر الميم) تعني الاراضي غير القابلة للتجزئة . والاتفاقات على موافقة مجلس الامة شعارا كافيا ، بأنها ملك الامة التي يرجع اليها ، ممثلة في مجلسها النيابي حقا لا مجازا ، عملا بنص الدستور (.. ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه) حرمة للارض وتقديسا لها .

ويبدو واضحا جدا ان الشعب ولا احد سواه ـ لكونه المصدر ـ لجميع السلطات ، والحكومة وهي مظهر للسلطات المستمد بطبيعته من الشعب لا تعدو وكونها ممثلة شرعية له ووكيلة عنه في الاشراف والادارة ، وبالتالي المعبرة عن ارادته في هذا الشأن .

وينبني على هذا القول :

١. ان المالك الفعلي للارض الفلسطينية ـ عدا الملكية الخاصة ـ وأية اراض من أى نوع او صنف وتحت اى اسم كانت وبكل باطنها وما يتصل بها ، في الضفة الغربية ، هو الشعب الفلسطيني ، وهو وحده المالك لهذه الارض والمرجع لكل ما يتعلق بأمرها .

٢. ان تصرف الحكومة الاردنية في الارض الاميرية منها ، او ادارتها ، او الموافقة على تفويضها او نقلها ، كان مجراه عن طريق الانابة للشعب والتمثيل له وليس بالاصالة عن ذات الدولة ذلك انه لا وجود للحكومة الا من خلال الاصل ، وهو الامة .

اذن فالارض الاميرية التي دأبت سلطة الاحتلال على مصادرتها بشتى المزاعم ومختلف الادعاءات رغبة في التوسع والاملاك ، او تقليص حق السكان ، ليست ارضا سائبة ، لا أهل لها ولا صاحب ولا مالك ، بل ان لها الاهل الاصليين والملاك لرقعتها الفعليين والاصحاب الطبيعيين ، هؤلاء هم الفلسطينيون ، سواء من كان منهم المحتل او غير المحتل .

واذن ايضا فالغصب يبقى غصبا ، طال الزمان ام قصر ولا يولد حقا ولا يضفي شرعية من أى لون كان .

ان اسرائيل ، من حيث احكام القانون والاتفاقات الدولية ، هي دولة محتلة ، والدولة المحتلة لارض دولة آخرى ، تكون محاربه ، ذات وضع موءقت ، ومركز محدود الاجل ، ينتهي

بانتهاء الحرب وبعودة الارض الى الدولة صاحبة السيادة الاصلية عليها . ويحرم على المحتل نقل ملكية الارض المحتلة اليه ، لما فيه من اهدار لحق سيادتها الدائمة .

والحديث فيما سبق ـ وكما هو واضح من سياقة ـ منصرف الى الاراضي الاميرية في الضفة الغربية ولعله من المؤكد انه ينسحب ـ ان لم يكن كله ـ ففي الجانب الاكبرمنه ، على الاراضي المماثلة في قطاع غزه ، فالارض في طبيعتها ، ارض بلد واحد والذى يملكها هو الشعب الفلسطيني الواحد . اما تغير الحكام فغير مؤثر في الاصل والجوهر .

ولقد عرضنا للامر من زاوية خاصة تتصل بالدستور الاردني ، وصلة علاقة نصوصه بملكية الشعب لا الدولة ـ للارض ، وربما كان مفيدا ان يعرض لمثل ذلك بعض الاخوان المهتمين بالموضوع من زاوية اتصال الحكم المصرى بأراضي القطاع في غزه على أننا ـ مسبقا ـ لا نعتقد ان حكم مصر للقطاع ، قد أثر على طبيعة صفة الارض وحق الشعب بها بصورة بديهية لا تحتمل نزاعا ولا تأويلا .

خارطة لقطاع غزة ويظهر في الجهة الجنوبية مساحة الارض المصادرة وكذلك أماكن المستعمرات اليهودية التي أقيمت على حدود القطاع ـ سيناء .

ويلاحظ أيضا المستعمرات اليهودية التي تم انشاؤها داخل القطاع وقد أشير عليها بعلامة x .

الجدير ذكره أنه تم تقسيم وتجزئة قطاع غزة البالغ طولة ٥٠ كم وعرضه ١٠ كم الى مناطق استيطانية اقيمت على أراض مصادرة ـ للفصل بينه وبين سيناء فيما لو عادت لمصر .

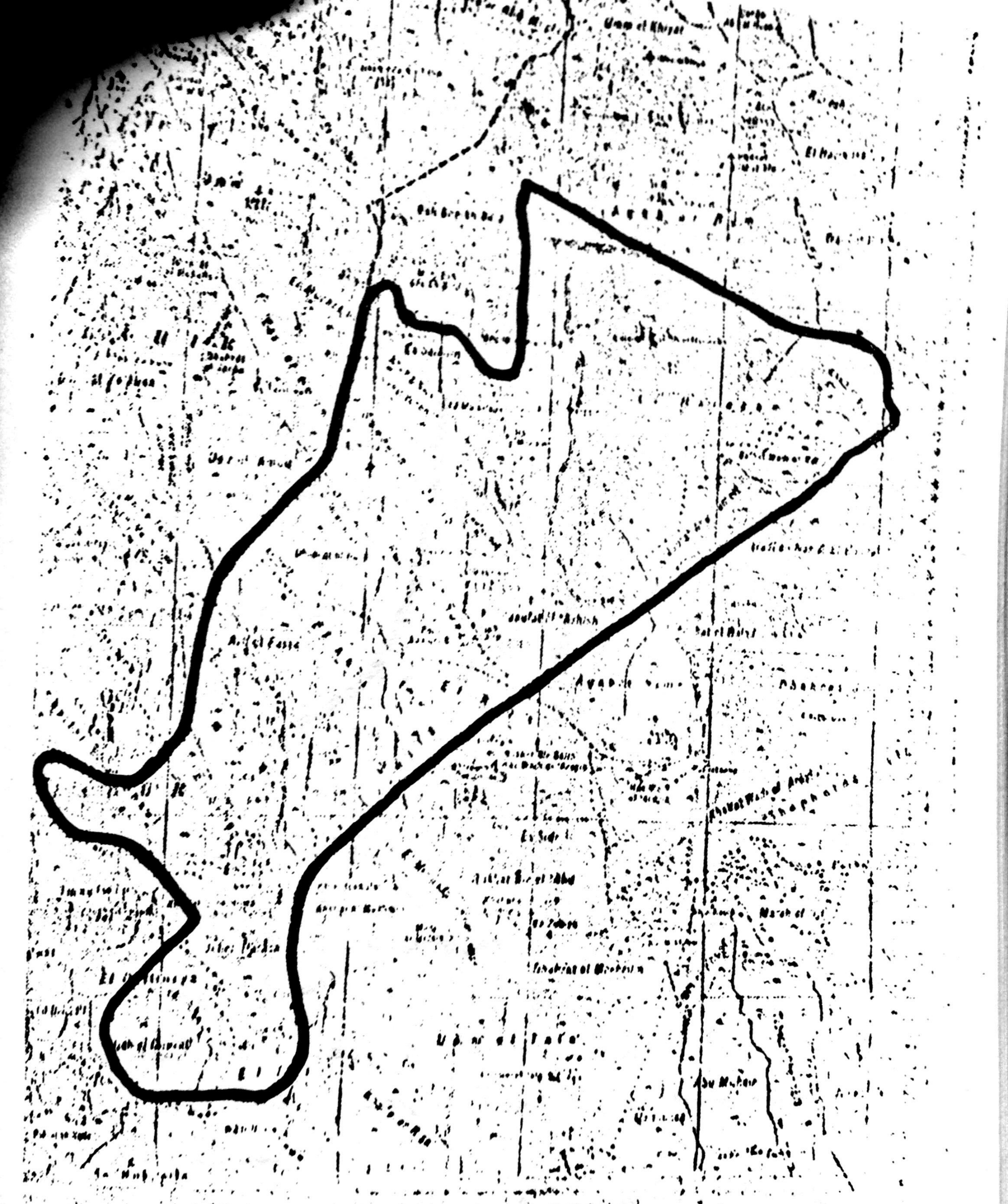

خارطة المنطقة ويظهر فيها الجـزء المصـادر

المنطقـة المصـادرة هـي :

منطقه شمال شرقي بيت لحم وبيت ساحور ـ وقد حصلت بلديـة بيت لحم على خارطة المنطقة المصادرة من الحاكم العسكرى الاسرائيلي لمنطقة بيت لحم .

الفجـر ١٩٧٣/١/٦ .

شهـــادة قيـــد

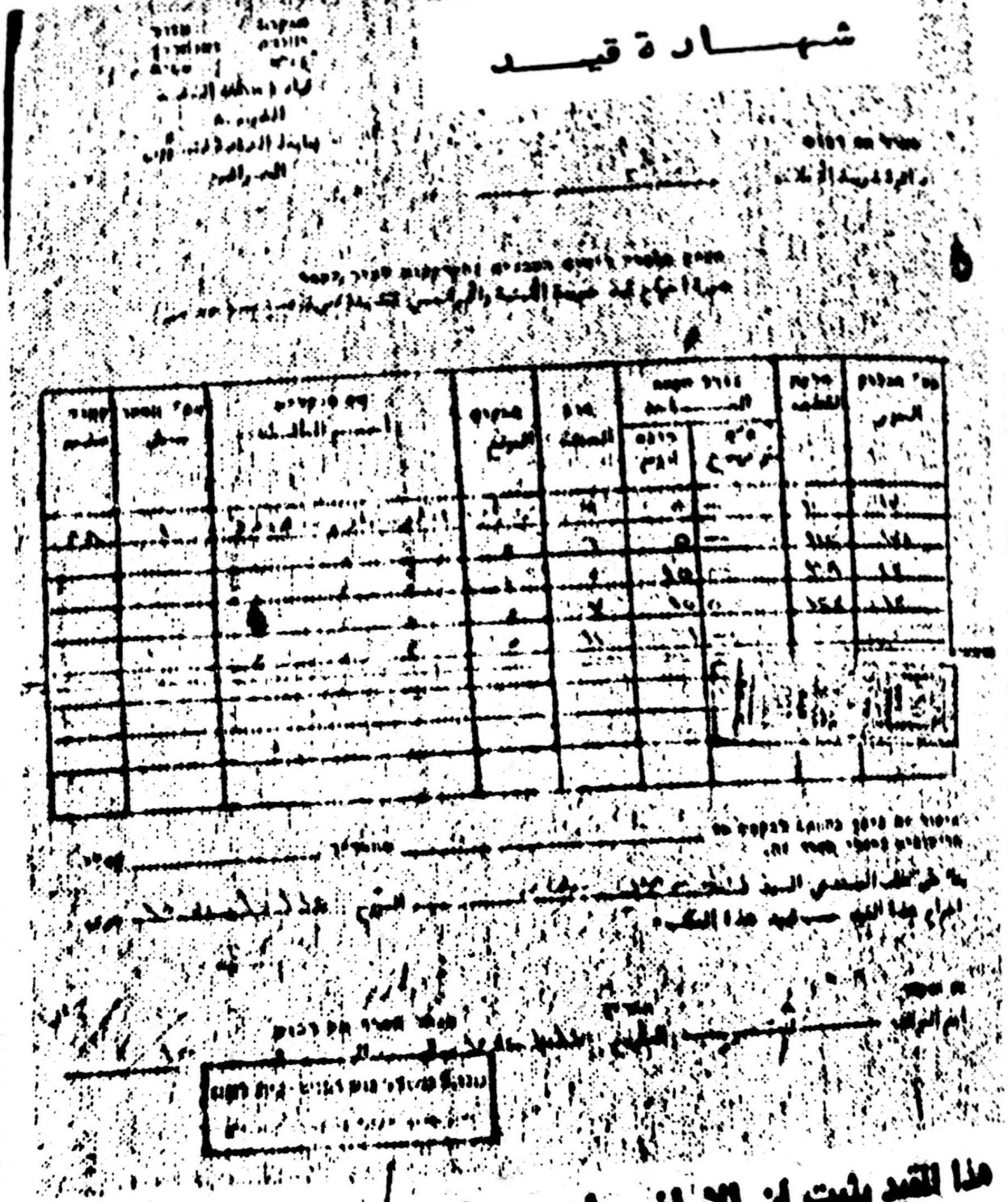

هذا القيد يثبت ان الاراضي ليست اميرية كما يدعي دايان

لقد صرح ديان أن الاراضي المصادرة في منطقة شمال شرقي بيت لحم وبيت ساحور هي أراض تابعة للدولة ، وفيما يلي قيد يثبت عكس ما صرح به ديان بأن الاراضي المصادرة هي أراض خاصة يعود هذا القيد مثلا الى ملكية المالك أنطون خليل سليمان – بيت ساحور .

الفجر ١٩٧٣/١/٦ .

خارطة رقم " ٣ "

خارطة توضيحية لمنطقة القدس

خارطة رقم "٤"

خارطة توضيحية لمنطقة رام الله

خارطة رقم " ٥ "

خارطة توضيحية لمنطقة الخليل

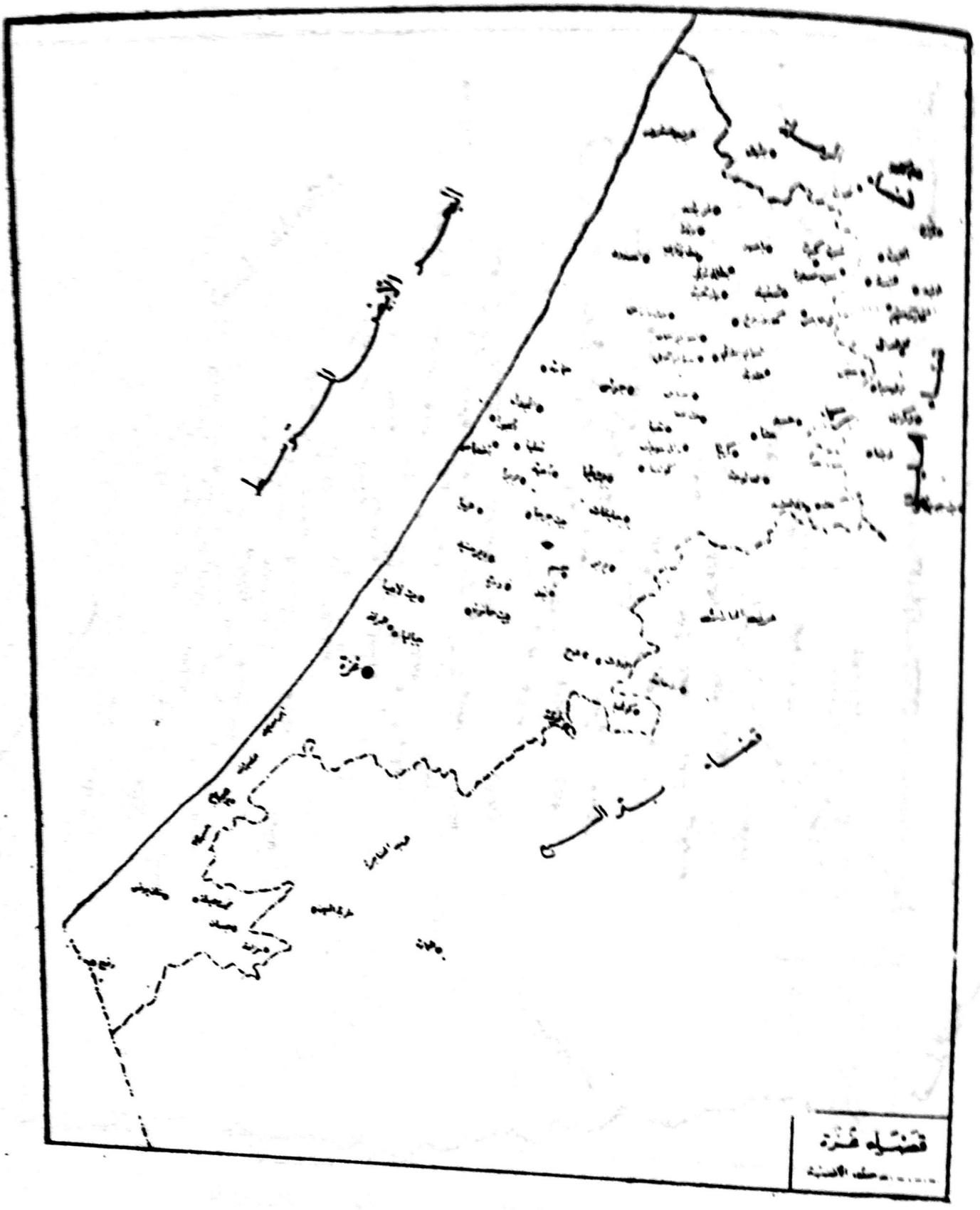

خارطة رقم " ٦ "

خارطة توضيحية لمنطقة غزة

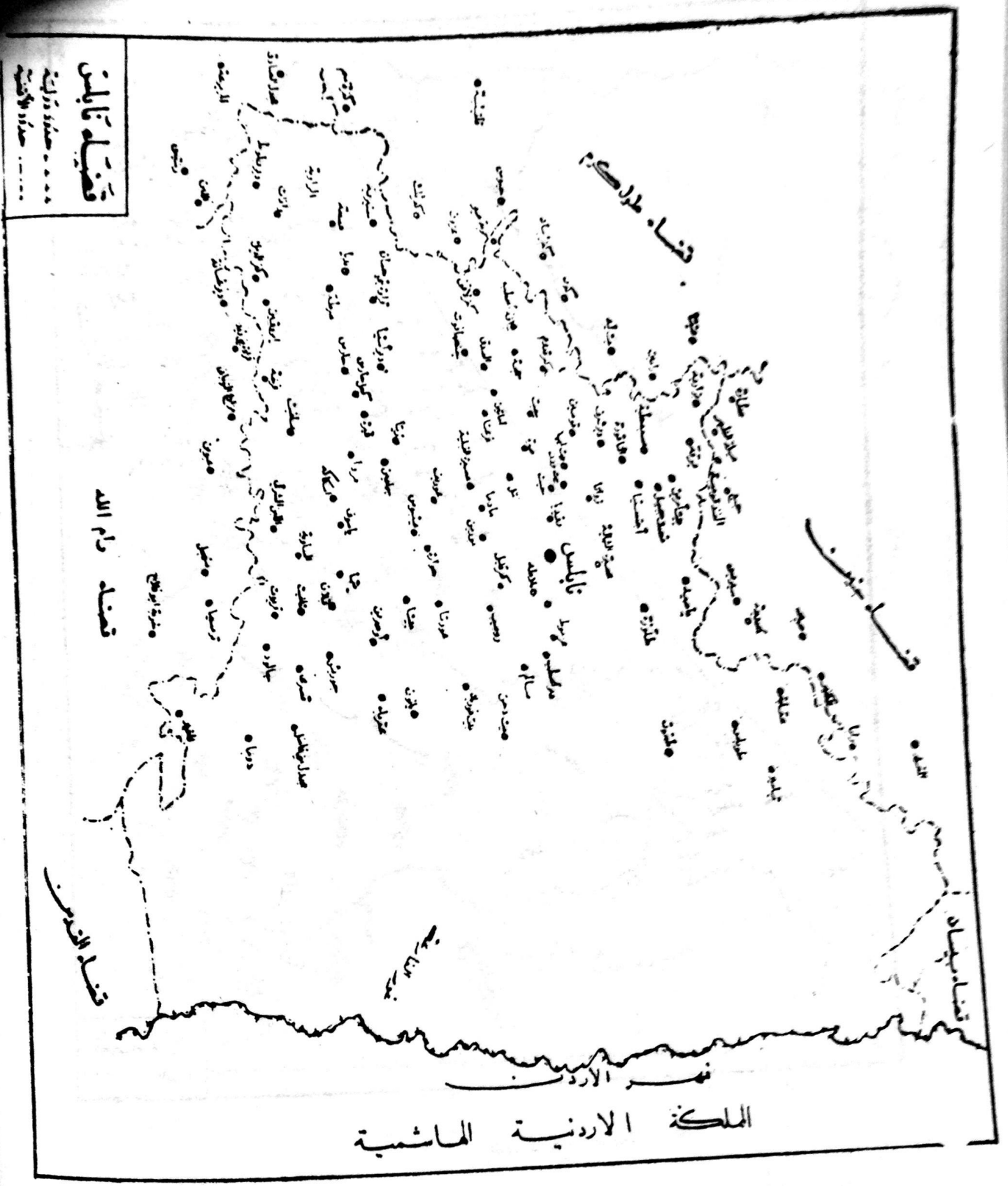

خارطة رقم " ٧ "

خارطة توضيحية لمنطقة نابلس

خارطـــة رقـــم " ٨ "

خارطة توضيحيـــة لمنطقة جنـــين

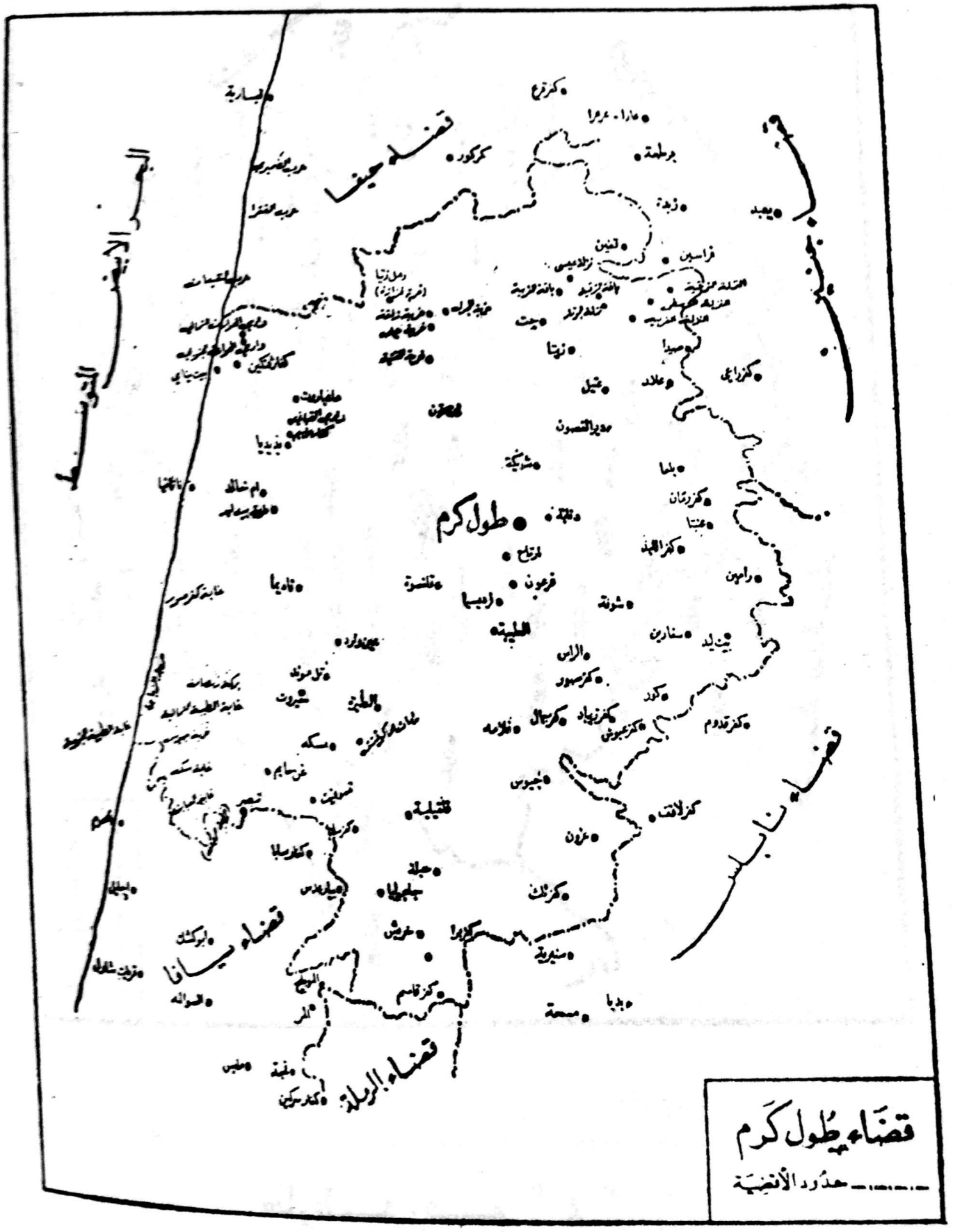

خارطة رقم "٩"

خارطة توضيحية لمنطقة طولكرم

الخاتمـــة

مراجـع ومصـــادر الدراســـة

١٠ بالاعتماد على أرقام المصادرة الاسرائيلية ، تبلـغ الاراضي العربية المصادرة ٣ر٣٧ في المائة من مساحة الضفـة الغربيـــة منهـا :ـ

حوالـــي ١٩ في المائة من أملاك الدولـــة .

٦ر٣ في المائة من الاراضي المقامة عليها المستوطنات

٦ في المائة أملاك الغائبين من المساحة الكلية للضفة

٢٧ر٣ في المائة من مجموع الاراضي المصادرة لغرض انشاء المستوطنات تقع في منطقة القدس .

٣٣ر٤ في المائة من مجموع الاراضي المصادرة يقـع ضمن أراضي الخليل وبيت لحم وأريحـــا .

٢٣ر٢ في المائة من الاراضي المصادرة يقع فيالاغـوار

١٠ر١ في المائة من الاراضي المصادرة يقع في رام الله والبيـــرة .

٦ في المائة من الاراضي المصادرة يقع في نابلـس وطولكـــرم وجنـــين .

٢٠ الدباغ ، مصطفى مراد ، بلادنا فلسطين ، الجزءالاول القسم الاول ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ،من احصاءات الوكالة اليهودية عام ١٩٤٧ الموجودة في صفحـــة ٢٢ .

٣ وهو يوم اعلان اسرائيل رسميا بضم القدس العربية (القطاع الشرقي) الى القطاع الغربي من القدس المحتلة سنة ١٩٤٨ ، وذلك عقب فوزها في حرب حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧ ، رغم اجماع دول العالم على عدم الاعتراف بالضم ، وان القطاع الذى احتل سنة ١٩٦٧ من القدس لا يخضع لقوانين الاحتلال ، الا أن اسرائيل اتخذت قراراها الانفرادى متحدية المجتمع الدولي وأخضعت القدس الشرقية الى كافة الانظمة والاجراءات الاسرائيلية .

٤ الدول متعارف عليها " جغرافيا " بحدود معينة ، وترد في دستورها ، بينما اسرائيل " دولة " بلا دستور وبلا حدود جغرافية محددة دوليا بعد ....؟ .

٥ البقعة ، القطمون ، الطالبية ، مامن الله ، عين كارم لفتا ، دير ياسين ، المالحة ، كريات يوفيل ، كريات موشيه .

٦ القدس الكبرى عاصمة اسرائيل ، السعي بالحصول على اعتراف دولي بأنها العاصمة .

٧ حي المغاربة العربي .

٨ ومعلوم ما " للقدم " من أهمية قصوى في حسابهم ، ان كانت الحقيقة في جزء منه ، فالادعاء في غالبيته

بمعني ارجاع الحاضر الى الماضي .. الى حد انهم "
"القدم " والكون مثلا يبدأ بهم ولا قديم قبلهم .

٩ أراض من : وادى الجوز ، جبل الزيتون ، الشيخ جراح ، شعفاط ، عناتا ، حزما ، بيت حنينا ، الرام ، النبي يعقوب ، النبي صموئل ، صور باهر ، السواحرة ، جبل المكبر ، بيت صفافا ، شرفات ، ابو ديس ، العيزرية العيسوية .

١٠ جريدة الجروساليم بوست " الاسرائيلية "
١٩٧٩/٨/٩ .

١١ جريدة القدس ١٩٦٨/١١/٢٠ . عدد (٢) .
" صرح رئيس شعبة توطين القدس في مكتب رئيس الحكومة ، بأن اكثر من ٦٠٠ عربي تم اجلائهم من تشرين ثاني (نوفمبر سنة ١٩٦٨) من الحي اليهودى وقف اسلامي / في البلدة القديمة في القدس . وقال " أن خمسة الاف عربي كانوا يقطنون هذا الحي حتى حزيران (يونيو سنة ١٩٦٧) وكان ١٨٠٠ يهودى يسكنونه قبل سنة ٤٨ " ويجرى اجلاء السكان العرب من الحي على اساس المفاوضات المتبادلة ودفع التعويضات حسب الوضع العائلي واتساع المنزل وقد صرف منذ حرب ٦٧ حوالي ثلاثة ملايين ليرة اسرائيلية لترميم الحي اليهودى ، كما رصدت عشرة ملايين اخرى لعام ١٩٦٩ لاكمال ترميم وتوطين عائلات يهودية فية .

١٢ القـــدس ١٩٧٥/١/٣ ٠ عن معاريـف :
عدد اليهود الذين يسكنون البلدة القديمة (من القطاع الشرقي من القدس) بلغ في اوائل سنة ١٩٧٥ حوالـي ٨٠٠ شخص ، والسلطات تسعى الى مضاعفة هذا العـدد احلال اليهود مكان العرب في البلدة القديمـة مـن القدس مستخدمة شتى وسائل الترهيب (اخلائهم بالقوة والترغيب بالتعويضات ٠

ان حدود بلدية القدس " الاسرائيليـة " الحدود الجديدة الموسعة ، تدل على مدى سيطرة السلطات على مداخل المدينة الرئيسية من جهة ـ مع ضم اقل عدد ممكن من المواطنين العرب من جهة اخرى ، نتج عـن ذلك تقسيم القرى العربية ـ ضواحي القـدس ـ بحيـث جزء منها واقع ضمن حدود القـدس ، والباقي في حدود الضفة الغربيـــة ٠

وكان لمخطط اسرائيل هذا ان زاد حجم القدس " "الاسرائيليـة "" الى ثلاثة اضعاف حجمها سنة٤٨٠ ، وذلك ردا على الرفض العربي والدولي لضـم اسرائيـل للقدس " الشرقية " المحتلة سنة ٦٧ ، فعمدت الى المصادرة وتوسيع الاستيطان وتوطين اليهود داخـل البلدة القديمـة وخارجها من القدس الشرقية ، لرفـض الامر الواقـع ٠

القدس ١٩٨٠/٣/٢٧ .

لقد نجح الاستيطان اليهودى في شرقي القدس اكثر من أية منطقة اخرى محتلة بعد سنة ٦٧ فهنالك ١٥٠٠٠ عائلة اسرائيلية تعيش خارج الخط الاخضر الذى يفصل الجزء الاسرائيلي عن الجزء العربي .

بحيث يصل تعداد نفوسها حوالي ٥٤٠٠٠ ـ نسمة ـ اى نصف عدد السكان العرب في القدس .

واثر الانتهاء من بناء المستوطنات الحالية خلال سنتين او ثلاثة كنتيجة حتمية لمصادرة الاراضي العربية والاستيطان اليهودى فيها ، سيكون هناك :

٢٧٥٠٠ عائلة اسرائيلية في شرقي القدس يصل تعداد نفوسها حوالي ٩٠٠٠٠ نسمة اما المستوطنة الجديدة " " جنوب النبي يعقوب " والتي صودرت اراضي العرب لاقامتها في آذار (مارس سنة ١٩٨٠) ما يزيد على ٤٠٠٠ دونم شمالي القدس ـ فانها ـ سترفع عدد اليهود في شرقي القدس الى اكثر من ١٠٠ الف نسمة .

الشعب ١٩٧٥/٢/١٩ .

يقول فايتس / رئيس الشعبة الاستيطانية والوكالة اليهودية في القدس الكبرى سترتفع من ٥٩٥ في المائة سنة ٦٧ الى ٦١ في المائة سنة ٨٠ هذا في حالة استمرار الهجرة اليهودية من الخارج لاسرائيل بمعدل ٦٠ الف سنويا .

القـــدس ١٩٧٩٣/٢٣ ٠ عن هآرتـــس :٠
هدف شارون / وزير الزراعة والاستيطان الاسرائيلـــي /
الاستيطان في القدس الكبرى :
" ان خطة شارون تهدف الى اقامة حلقة من المدن حول
القدس بهدف حشد مليون يهودى خلال فترة تمتد بين
٢٠ ـ ٣٠ سنة في القدس والضواحي الاستيطانيـة
اليهوديـــة حولهـا ٠
القـــدس ١٩٧٩/٩/٢ ٠
لقد أوصت لجنة حكومية باتباع طرق معينة لزيادة نسبة
التكاثر السكاني اليهودى في القدس من ٨ر٢ في المائـة
الى ٣ر٧ في المائـة حتى تزيد النسبة على نسبة تكاثـر
العرب في المدينة التي تصل الى ٦ر٣ في المائـة ٠

١٣ القـــدس ١٩٧٩/٨/٢٧ ٠ عـــن معاريـــف
عن رئيس الشعبة الاستيطانية في الوكالة اليهوديـــة (
(في سنة ١٩٨٤ سيقيم في الضفة حوالي ١٢٠ الف
مستوطن ، اى يهودى مقابل كل خمسة عـرب ٠) ٠

١٤ الفجـــر ١٩٧٧/٩/٢٢ ٠
أصدر عوزى نركيس القائد العام للمنطقة الوسطى فـي
الضفة الغربية ، بلاغا تحت رقم ٥٥ في ١٩٦٧/٦/١٨
جـاء فيـه :

" لا يقوم أى شخص بعقد صفقة بيع اراضي او عقارات سواء بنفسه او بواسطة شخص آخر ، وسواء بشكل مباشر او غير مباشر ، الا باذن من السلطات المختصة . "

ورغم هذا البيان فقد قام مجموعة اشخاص بصفقات بيع اراضي منهم مفتش الشرطة السابق " يحزقيل سهر " الذى حصل على اذن لشراء ١٢٠٠ دونم في منطقة النبي صموئيل ، و(شمال القدس) باذن من رئيس قسم الاقتصاد بدائرة الحكم العسكرى .

١٥ يديعوت أحرنوت ١٩٧٩/٩/١٧ .

لقد وافقت الكنيست على قانون الحكومة في ٧٩/٩/١٦ الذى يسمح لليهود بشراء أراض عربية في الضفة والقطاع وبالمقابل منع سكان المناطق المحتلة العرب من شراء الاراضي في اسرائيل .

الفجر ١٩٨٠/٣/١٥ .

قال ديان : " اوافق على السماح لسكان الضفة بشراء أراض في اسرائيل " ، لان اكثر من ٩٠ في المائة من الاراضي في اسرائيل ملك للكيرن كيمت الخاضعة للحكومة الاسرائيلية والتي لا يمكن ان تبيع شبرا واحدا للعرب أما الـ ١٠ في المائة الباقية فلا اعتقد أن اصحابها اليهود يبيعونها للعرب .

١٦ ان ما تفشل اسرائيل في الحصول عليه عن طريق الشراء (بواسطة وسطاء افراد أو شركات وانشطها شركة هيمنوتا التابعة لشركة الكيرن كايمت والتي تأسست في لندن بعد حرب سنة ٦٧ أعيد تسجيلها في رام‌الله) تحصل عليه عن طريق المصادرة وهكذا فهما الشراء والمصادرة وسيلتان لهدف واحد ٠

١٧ جروساليم بوست ١٩٨٠/٢/١٤ ٠
اقرت اللجنة المالية للكنيست الاسرائيلية تخصيص مبلغ ٥٠ مليون ليرة لشراء أراضي في الضفة الغربية ٠

١٨ القدس ١٩٧٩/٩/٢١ ٠
احدى صفقات الشراء تمت في منطقة أريحا بيعت قطعة أرض مساحتها نحو ٦٤ الف متر الى اسرائيلي بسعر ٢٠ ليرة للمتر المربع الواحد ، وقد باعها الاسرائيلي الى موءسسة الكيرن كايمت بسعر ٣٠ ليرة للمتر الواحد ٠

١٩ القدس ٨٠/١/٧ ـ والفجر ١٩٨٠/١/١٠ ٠
من الاساليب المتبعة لتنفيذ قرار اغلاق الارض او مصادرتها في المناطق المحتلة :
أولا : تقدم اللجنة الاستشارية العسكرية التابعة لقيادة الحكم العسكرى اعلانا بان المنطقة مغلقة ـ وتطلب من أصحابها (اثبات ملكيتهم لها) وفي حالة عدم اثباتهم ذلك خلال مدة (محدودة) تصبح الارض المذكورة برأى

السلطات تابعة للدولة ، وذلك لئلا يتوجه أصحابها للمحكمة العليا الاسرائيلية ، وبعد ذلك تصدر اللجنة الاستشارية الاسرائيلية قراراتها بشكل مختصر وبدون اية اثباتات أو ادلة ، وتدعي فيها فقط ان هذه الارض لم تثبت ملكيتها لاحد .

ثانيا : اسلوب آخر وهو ارسال انذارات الى اصحاب الاراضي تطلب منهم مقابلة الحاكم العسكرى الاسرائيلي لتسلم تعويضات عن اراضيهم التي قررت سلطات الاحتلال الاستيلاء عليها بحجة ما تسميه " الاستملاك للمنفعة العامة " .

٢٠ الفجر ١٩٧٨/٧/٨ . عن معاريف :
ستكون هناك اكثرية يهودية في (الضفة) حتى سنة ٢٠٠٠ ، حيث يصل تعدادهم فيها حوالي (مليون وربع يقيمون في (٤٠) مستوطنة اسرائيلية تمتد من جنين شمالا حتى جنوب الخليل ، اذا تم تطبيق خطة غوش ايمونيم الاستيطانية .

٢١ " مشروع خطة استيطانية لخمس وعشرين سنة القادمة ، أى حتى نهاية القرن الحالي " .
مشروع يجئال آلون الذى قدم الى مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٦٧/٧/١٣ وآخر في شباط (فبراير سنة ١٩٧٣) .

٢٢ ان القطاع يعاني من كثافة سكانية عاليـة بالنسبة لرقعته الضيقة ، حيث يعيش (١٤٠٠) نسمة في الكيلو متر الواحـد .

٢٣ يبلغ تعداد العرب في الضفة والقطاع حوالي (١ر١١٢ر٠٠٠) نسمة سنة ١٩٧٥ .

TOMA, DRABKIN. THE ECONOMIC CASE FOR PALESTINE . LONDON: REDWOOD BURN LTD.77.p.47

المصدر ذاته صفحـه (٩١)

يتوقع أن يكون عددهم سنة ١٩٧٩ – ١ر٧٨ر٦٤٤

سنة ١٩٨٠ – ٢ر١١١ر٩٧٢

٢٤ القـــدس ١٩٦٨/٢/١٠ .

يرى شارون / وزير الزراعة والاستيطان الاسرائيلي / اقامة حزام بعرض (٤٠) كيلو متر بين غزة وسيناء الامـر الذى وضعته اسرائيل منذ سنة ١٩٧٠ في اعتبارها وذلك بالاستيطان في مشارف رفح للمساعدة على أمن اسرائيل

٢٥ الدباغ ، مصطفى مراد ، بلادنا فلسطين ، الجزء الاول ، القسم الاول ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ صفحـــة ١٢٢ وصفحة ١٢٤ .

النقب : تحريف لكلمة السامية Negeb بمعنى الارض

الجافة ، وتطلق اليوم على عموم قضاء بئر السبع في جنوب فلسطين . وقد أعاد اليهود تأسيسه في نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ باسم "Beyer-Sheva"

٢٦ " قدرت مساحته بنحو ١٢٫٥٧٧ كيلو متر مربعا اى ما يقارب من نصف مساحة فلسطين بكاملها وقد صنفت المساحة المذكورة قبيل انتهاء حكم الانتداب البريطاني على فلسطين " ومساحته اكبر من مساحة لبنان .
الدباغ : مصطفى مراد ، بلادنا فلسطين ، الجزء الاول ، القسم الاول ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٦ . صفحة ٣٢٩ .

٢٧ كان عدد اليهود في قضاء بئر السبع حسب تقديرات الحكومة الانجليزية ١٥٠ يهوديا سنة ١٩٤٥ .
في عام ١٩٦٣ اصبح عدد اليهود ٥١٫٦٠٠
وفي عام ١٩٧٧ أصبح عدد اليهود ٢٥٠٫٠٠٠
STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 1978,p.44.
لقد استصلحت اسرائيل اثر حرب ١٩٤٨ جزءا من النقب واقامت فيه المستوطنات اليهودية وروته من مياه نهر الاردن ، وحاليا بصدد استصلاح بقية وتوسيع الاستيطان فيه بمياه نهر " النيل " وجذب المهاجرين اليهود اليه لرفع التعداد السكاني الاسرائيلي .

٢٨ القـــدس ١٩٧٣/٥/١٧ ٠

أعلن وزير الداخلية يوسف بورغ ان تعداد اسرائيل سيصل الى ٦ر٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠وان هناك برمي لاقامة منطقة صناعية كبيرة بين بئر السبع والبحر الميت ، يمكن ان تستوعب مليون يهودى ، وخاصة منطقة (رقة الحجر الاصبح) التي تبلغ مساحتها ٨٠ الف دونم تعمل بها جرافات الكيرن كيمت منذ عدة اشهر تمهيدا لاستيطان زراعي ٠

القـــدس ١٩٧٩/٧/١٠ ٠

٢٩ حوالـــي (٣٥٠) الف نســـمة ٠

بدأت بوادر التهويد في الجليل في اوائل الستينات ، حيث طرح في الكنيست مشروع توحيد الاراضي ، او تجميع الاراضي ، ثم تبع ذلك مصادرة الاراضي واقامـة مستوطنة كرميئيل واول من سعى لذلك ليفي اشكول / رئيس وزراء اسرائيل السابق / ولم يعمل على تطبيق شعار تهويد الجليل الى بعد سنة (٧٤) حيث أقرت الكنيست ٠ ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٧٦/٣/٣٠ كانت عمليات المصادرة مستمرة من السلطات الاسرائيليـــة والاحتجاج والرفض والمقاومة مستمرة من جانب العرب ، ففي مطلع سنة ١٩٧٦ اغلقت السلطات المنطقة رقم (٩) في الجليل ، وسيجوا (٢٠٠) دونم من اراضي كفر قاسم

وبعدها تم الاعلان عن مصادرة (١٢٠ر٠٠٠) دونم من اراضي قرى الجليل ، فكانت احداث العنف الاسرائيلي والمقاومة العربية التي ادت الى استشهاد ستة فلاحين فلسطينيين من الجليل دفاعا عن الارض ومواجهة وتصد لمصادرة اسرائيل غير القانونية في ١٩٧٦/٣/٣٠ ٠
وشكل العرب " اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي " ومقرها الناصـــرة ٠

الفجـــر ١٩٧٥/٨/١٧ ٠
ولاول مرة منذ سنة ١٩٤٨ عقدت اللجنة اجتماعا شعبيا في الناصرة لتوحيد الجهود من اجل التصدى لعملية مصادرة الاراضي العربية في الجليـــل ٠

٣٠ ولا يخفي ان اهداف اسرائيل من تهويد الجليل هو :-
١٠ تحطيم استمرارية وجود العرب في الجليل كمجتمع متكامـل ٠
٢٠ عزل القرى العربية عن بعضها البعض ٠
٣٠ تخفيض الكثافة السكانيـة العربيـــة ٠
٤٠ الهدف الامني ؟ اذ في حالة قيام العرب بثورة في الداخل فسيكون تأثيرهم اكبر وعليه فان (٩٢ في المائة من مساحة ارض فلسطين التي احتلت سنة ٤٨ لا يمكن ان يعمل فيهـا او يسـكن فيهـا ٠

٣١ يقول دروبلـــس / رئيس الشعبة الاستيطان في الوكالـة اليهودية :ـ

" لقد أخطأنا في الجليل ولن يصفح عن هذا الخطأ .. اننا اهملنا الجليل مدة (٣٠) عاما ، في السنتين الاخيرتين (حكم الليكود ومنذ سنة ٧٧) نحن نحاول اصلاح ما يمكن اصلاحه " اقمنا عشر مستوطنات ثابتـة ، وحتى آذار (مارس ٨٠) سيتم انشاء ثلاثين منطـرة، الهدف قبل كل شيء هو الاستيلاء على الاراضي .. بعـد ذلك سيكون الهدف تحويل المناطر الى مستوطنات ثابتة بمجرد اقامتنا المناطر ، فقد استولينا على ١٢٠٠٠٠ دونم .. هذه الارض ستكون تحت تصرف المستوطنات التي ستقام في الجليل آمل اننا سنفلح في تغيير النسبة بين السكان اليهود وغير اليهود في هذه المنطقة من البلاد ـ على آى حال ان ما عملناه في الجليل خلال العامين الاخيرين لم نعمله خلال العشرين سنة التي سـبقت .

٣٢ ما بين سنة ١٩٥٠ ـ سنة ١٩٦٠ سنت اسرائيل (٣٤) قانونا يخولها حق مصادرة أراضي العرب الذى كسبتهـا اثر حرب سنة ١٩٤٨ أراضي بور ، والمغلقة " والوقف " وحاضر .. وغايب (هي تلك الاراضي التي لم يكن اصحابها فيها ساعة الاحصاء الاسرائيلي ، اى المسـح ..

الاسرائيلي للمنطقة عقب سنة ٤٨ ولم يهاجروا منها الى بلاد عربية بل كانوا بجوارها وعادوا الى اراضيهم بعد انتهاء الحرب ، فهم غائبون اثناء المسح وحاضرون في " الدولة اليهودية " بعد اعلانها وليسوا مهاجرين خارجها) .

في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين كان نصيب الفرد من مساحة فلسطين حوالي ١٩ دونم حاليا نصيبه اقل من نصف دونم .

٣٣ جروساليم بوست ١٩٧٩/١٠/٨ . العدد ١٤٧٣٦ .

٣٤ في كانون ثاني ـ يناير ـ سنة ١٩٦٨ .

٣٥ في آذار ـ مارس ـ سنة ١٩٦٨ .

٣٦ جريـــدة القـــدس ١٩٧١/٥/١٨ .

صرح كوليك رئيس بلدية القدس في ١٩٧١/٥/١٦ ان عدد المواطنين العرب الذين تم اخلاؤهم بلغ ٤٠٠٠ نسمة ، وحتى ذلك التـــاريخ .

٣٧ آذار ـ مارس ـ ســـنة ١٩٦٨ .

٣٨ جاء في شهادة الميجور جنرال ابراهام اورلي في محكمة العدل العليا الاسرائيلية في قضية بيت ايل رقم (٩٦٠٦/٧٨) بأنه في ٧٠/٢/١ أصدرت سلطات الحكم العسكرى امر اغلاق تحت رقم ٧٠/١ بحجة التدريبات العسكرية وكحزام امن حول المنطقة (علما بان معســـكر الجيش الاردني في بيت ايل يقع ضمن هذه المنطقـــة المغلقة) . كما انه تم مصادرة ٢٢٠ دونم آخر على اطراف المنطقة لاقامة مستوطنة بيت ايل اثر قرار الحكومة الداعي الى تأسيس المستوطنات المدنية في تشرين ثاني (نوفمبر سنة ١٩٧٧) .

٣٩ القـــدس ١٩٧٠/٥/٢٤ .

٤٠ القـــدس ١٩٧٠/٩/١٦ .

وشملت مناطق مختلفة : صور باهر جنوب القدس ، وبيت حنينا والرام شمال القدس .

ان ما صادرته اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠ يبلغ حوالي ٣٠ في المائـــة من مساحة القدس الشرقية .

من عريضة قدمها ٤ من شيوخ القبائل البدوية للمحكمة العدل العليا ضد حكومة اسرائيل وأربعة من كبار الضباط من الجيش الاسرائيلي ، يشكون من طردهم من رفح هم وافراد عشيرتهم البالغ عددها (١٠٠٠٠) نسمة ، فقد تم طردهم من قبل الجيش الاسرائيلي في ١٩٧٢/١/١٤
(انظر الخارطة ١) .

٤٢ نفس المصدر السابق .

٤٣ يديعوت أحرنوت ١٩٧٢/٥/١٦ .
من أراضي اليرموك والاردن ، وان الجيش الاسرائيلي بقي خلفها ومنع زراعتها والتجول فيها مدة طويلة وذلك لاسباب امنية .

٤٤ الفجر ١٩٧٣/٤/١٤ .

٤٥ نفس المصدر السابق .

٤٦ القدس ١٩٧٢/٥/١٧ .
وقد بعث رئيس مجلس عقربة بشكوى الى موشيه ديان / وزير الدفاع والى جولمئير / رئيسة الوزراء والى الجنرال رفائيل فاردى القائد العسكرى العام للضفة الغربية ، وذلك بسبب المصادرة والحرق .

٤٧ القـــدس ١٠/١٠/١٩٧٢ ٠

علما بأنه قد صـودر ما يقرب من (١٨٠٠٠) دونم من القدس وضواحيها منذ سنة ٦٧ وحتى تشرين "اكتوبر سنة ١٩٧٢ حسب احصاءات دائرة ارض اسرائيل (الشعب ١١/١٠/١٩٧٢ ٠

٤٨ الشـــعب ١٠/١١/١٩٧٢ ٠

٤٩ نفـس المصـدر السـابق ٠

٥٠ القـــدس ٢٦/١٢/١٩٧٢ ٠

٥١ الفجـر ٦/١/١٩٧٣٠ انظر الخارطـة رقـم "٢" ٠

٥٢ نفـس المصـدر السـابق ٠

٥٣ نفـس المصـدر السـابق ٠

٥٤ الفجر ١٧/٣/١٩٧٣ ٠ في منطقة " رقة الحجر الاصبح"

٥٥ الفجر ٣١/٣/١٩٧٣ ٠ أراضي خاصة وليست مشـاعا ٠

٥٦ القـــدس ١٦/٥/١٩٧٣٠ هدم مـنزل صاحـب الارض ((الشنتيـر) لانه رفض تسليم ارضه للســلطات ٠

٥٧ القـــدس ٢٥/٦/١٩٧٣ ٠

٥٨ القدس ١٥/٨/١٩٧٣٠ علما بأن الارض تخص سبعة عشر شـــخصا ٠

٥٩ الفجر ١/٩/١٩٧٣٠ تمت مصادرة هذه الارض اثر قيام مسوءولين من جيش الدفاع الاسرائيلي بالاستيلاء على ارض شاسعة لكبار المـلاكـين العـرب ٠

٦٠ اعتصم في قاعة بلدية نابلس جميع اصحاب الاراضي التي صادرها الحاكم العسكرى او اغلقها بحجة الامن ، وقد تضامن معهم كل من روءساء البلديات ـ أ ـ هاشم الصالح (طوباس) ب. أحمد السعدى (جنين) .ج.أنيس مروح (يعبد) .د. عفيف الحسن (عرابة) . وأرسلوا برقيات احتجاج الى وزير الدفاع والحاكم العسكرى للمنطقة والى الحاكم العسكرى في جنين والى سكرتير هيئة الامم .

٦١ القدس ١٩٧٣/٩/١٩ .
بواسطة الكيرن كايمت الشركة الاسرائيلية لشراء الاراضي ، تم لقسم الاستيطان فيها لاقامة مستوطنة كالية السياحية .

٦٢ الشعب ١٩٧٤/٤/١١ .

٦٣ الفجر ١٩٧٤/٦/٢٥ .
ملك محمد حمدان (٦٠ سنة) كما صودر بيته المكون من اربعة غرف (وقد أقرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية) في ١٩٧٤/٦/٢٦ قرار قاضي المحكمة المركزية بمصادرة ارضه .

٦٤ الفجر ١٩٧٤/٧/٧ .
طالب نائب توفيق زياد من وزير الزراعة تعويض الفلاحين العرب في طوباس عن مصادرة اراضيهم .

٦٥ الشعب ١٩٧٤/٨/٢ . منها ١٠٠ دونم اخذتها بلدية القدس الاسرائيلية وقسمتها لقطع صغيرة لبناء وحدات سكنية عليها .

٦٠ اعتصم في قاعة بلدية نابلس جميع اصحاب الاراضي التي صادرها الحاكم العسكري او اعلفها بحجة الامن ، وقد تضامن معهم كل من رؤساء البلديات أ- هاشم الصالح (طوباس) ب. أحمد السعدي (جنين) ج. أنيس مروح (يعبد) د. عفيف الحسن (عرابة) . وأرسلوا برقيات احتجاج الى وزير الدفاع والحاكم العسكري للمنطقة والى الحاكم العسكري في جنين والى سكرتير هيئة الامم .

٦١ القدس ١٩٧٣/٩/١٩ .

بواسطة الكيرن كايمت الشركة الاسرائيلية لشراء الاراضي ، تم لقسم الاستيطان فيها لاقامة مستوطنة كالية السياحية .

٦٢ الشعب ١٩٧٤/٤/١١ .

٦٣ الفجر ١٩٧٤/٦/٢٥ .

ملك محمد حمدان (٦٠ سنة) كما صودر بيته المكون من اربعة غرف (وقد أقرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية) في ١٩٧٤/٦/٢٦ قرار قاضي المحكمة المركزية بمصادرة ارضه .

٦٤ الفجر ١٩٧٤/٧/٧ .

طالب نائب توفيق زياد من وزير الزراعة تعويض الفلاحين العرب في طوباس عن مصادرة اراضيهم .

٦٥ الشعب ١٩٧٤/٨/٢ . منها ١٠٠ دونم أخذتها بلدية القدس الاسرائيلية وقسمتها لقطع صغيرة لبناء وحدات سكنية عليها .

٦٦ الفجـــر ١٩٧٤/١٠/١٥ .
تعتبر المراعي الرئيسية لاهالي المغير ، تملكتها شركة الكيرن كايمت الاسرائيلية ، علما انها في سنة ٧٣ تملكت في نفس المنطقة ١٥٠ دونما وما زالت الجرافات تهدد مساحته ٦٦٠٠ دونم من اصل ٧٥٠٠ دونم حراج في تلك المنطقـة .

٦٧ الفجـــر ١٩٧٤/١٨/٢٠ .
من قبل الكيرن كايمت بموافقة الحكومة وهي املاك عائلة الشكعة بنابلس ، كما سبق لهذه الشركة الاستيلاء علـى مساحة مماثلة لنفس العائلة في آب اغسطس سنة ٧٤ ، فمن مخططات هذه الشركة شراء الاراضي الخصبة في الغور الشمالي " غرب النهر " في منطقة طوباس وتتفاوض على شراء حوالي ١٢٠ الف دونم .

٦٨ الشـــعب ١٩٧٥/١/٣١ .
اعترض اهالي عناتا أمام المحكمة الاسرائيلية العليا على مصادرة اراضيهم لاقامة مستوطنة معاليه اروميم (الفجـر ١٩٧٩/٩/١٣) على مساحة مصادرة تبلغ حوالي ٧٠٠٠ دونـــم .

٦٩ الشـــعب ١٩٧٥/٣/٥ .

٧٠ القـــدس ١٩٧٥/٥/٢٧ .
بغية ايجاد مستوطنات يهودية في قلب الجليل العربي شمال فلسطين ـ ليواجه الاكثرية العربية هناك .

٧٠ القـــدس ١٩٧٦/٣/٣٠ .
بلغ تعداد العرب في الجليل حتى سنة ١٩٧٦ حوالي ٢٣٠ر٠٠ عربي – وبلغ تعداد اليهود في الجليل سنة ١٩٧٦ حوالي ٥٤ر٠٠٠ يهودى .

٧١ القـــدس ١٩٧٢/٥/٢٧ .
وبدأت فيها اعمال الحفر والتسوية وتشمل مناطق :
الصويحات – شعب شار الغربي – شعب شار الشرقي .
دار العضيلة – دار ابو شعله – دار الجنة – الخرسدار .

٧٢ الشـــعب ١٩٧٥/٣/١٠ .
من أصل ٧٠٠٠ دونم اغلقها الحاكم العسكرى الاسرائيلي لتوسيع قاعدة مستوطنة " معليه أروميـــم " .

٧٣ القـــدس ١٩٧٥/١١/٢٧ .

٧٤ القـــدس ١٩٧٦/٨/٥ .
قام الجنود الاسرائيليون بتسييج المنطقة ومنعوا اصحابها من دخولها ، رغم انها اراض زراعية خاصة . علما بأنهم قاموا بتسييج ٨٠٠ دونم في تلك المنطقة تمهيدا للاستيطان .

٧٥ القـــدس ١٩٧٥/٧/٢٢ .

٧٥ الفجـــر ١٩٧٥/٨/٢٠ . الفجـــر ١٩٧٥/١٠/١٩ .
استنكر المؤتمر القطرى الشعبي المنعقد في الناصرة في ١٩٧٥/١٠/١٨ مصادرة الحكومة الاسرائيلية اراضي العـــرب .

٧٦ القـــدس ١٩٧٦/٣/١٦ .

القـــدس ١٩٧٦/٣/١٦ ٠

٧٧ لاقامة ٥٠ مستوطنة في الثمانينات حسب تصريح يوسف الموفي رئيس الوكالة اليهودية ، وكانت السلطات الاسرائيلية قد صادرت ١٥٠ الف دونـــم ٠

الفجـــر ١٩٧٥/٨/٢٠ ٠

ثم تبعتها مصادرة مئة الف فغدى المجموع ٢٥٠ الف دونم لمجمع استيطاني كبـير ٠

٧٨ القـــدس ١٩٧٦/٦/٢ ٠

من تلك المنطقة المواطن حسن محمود حسين الذى صادرت السلطات آرضه التي تبلغ مساحتها ٨ دونمات ، وقال انه يتعرض لتهديد باخلاء بيته ـ كما وأن الجرافات الاسرائيلية جرفت البئر التي تستعملها الاسرة للشرب وهدمت السور المحيط بالمنزل ، كما رفض العرض الذى قدم اليه باستبدال بيته بسكن آخر في العيزرية شرقي القـــدس ٠

٧٩ القـــدس ١٩٧٦/٩/١ ٠

صدر بلاغ الحاكم العسكرى لمنطقة رام الله الى رئيس بلدية البيرة ـ المجاورة ـ بمنع البناء في تلك المنطقة :

حوض ٢٢ من جبل الطويـــل

حوض ١٧ المطريـــة ٠

٨٠ القـــدس ١٩٧٦/٨/١١ ٠

٨١ القـــدس ١٩٧٦/٨/١١ .
وهي أملاك خاصة لثلاثين عائلة عربيـــة .
٨٢ القـــدس ١٩٧٦/٨/١٢ .
بلاغ من حارس املاك الغائبين في بيتلحم الى اهالي قرية ابو ديس شرقي القدس ، باغلاق المنطقة مع أن الاراضي مزروعة ومروية وخاصـــة .
٨٣ القـــدس ١٩٧٦/٦/١١ .
٨٤ القـــدس ١٩٧٦/٦/١١ .
٨٥ الفجـــر ١٩٧٦/١١/١٣ .
وهي أراض زراعية جيدة تخص الاوقاف الاسلامية بالاضافة الى مصادرة مساحات كبيرة آملاك خاصة وأقيم في المنطقة المصادرة مستوطنات زراعية وسحبت اليها المياه من العوجا بأنابيب قطرها ٤ انش على حساب المشاريع الخاصة للعـــرب .
٨٦ القـــدس ١٩٧٨/١٠/٢٦ .
٨٧ القـــدس ١٩٧٨/١٠/٢٦ .
نقلا عن هآرتس من مصادرها العسكريـــة .
٨٨ القـــدس ١٩٧٨/٩/١١ .
جاء في التماس اصحاب الاراضي العرب لمحكمة العدل العليا الاسرائيلية في ١٩٧٨/٩/٩ ضد وزير الدفاع والقائد العام لمنطقة الضفة الغربية والحاكم العسكرى للواء رام الله وفيه يطالبوهم باصدار اوامر تمنع اقامـــة المستوطنة على اراضي الـــبيرة .

القـــدس ١٠/٧/١٩٧٨ ٠

٨٩ القـــدس ١٣/٦/١٩٧٩ ٠

٩٠ ابلغوا بقرار من الحاكم العسكرى العام للضفة " بوضع اليد عليها " وفي القدس في ٢٤/١٠/٧٩ نقلا عن معاريف ٢٣/١٠/٧٩ تم الاستيلاء على ١٠٠٠ دونم في عيبال بعد ابلاغهم بوضع اليد عليها في حزيران (يونيو) سنة ١٩٧٩ ٠

٩١ الفجـــر ٢/٨/١٩٧٩ ٠
لاخلاء ٦٠٠٠ بدوى بموجب مشروع القانون الذى اقرته الكنيست في ١/٨/١٩٧٩ والـذى يبيح للحكومة الاسرائيلية مصادرة أراض البدو دون اللجوء الى المحكمة

٩٢ الفجـــر ٥/٩/١٩٧٩ ٠
نقلا عن صحيفة دافار ـ بدأت الجرافات الاسرائيلية بالحفر والتسوية في ٢/٩/١٩٧٩ ٠ من قبل مستوطني " عفره " والتي اقيمت سنة ٧٢ وكان معسكرا قديما للجيش الاردني ٠

٩٣ القـــدس ١٢/٩/١٩٧٩ ٠
والمنطقة تحتوى على عشرات البيارات المثمرة وتعتبر مصدر رزق لحوالي عشرة الاف نسمة من سكان ديراستيا وعدد من القرى المجاورة ٠

٩٤ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٩ ٠
شق في المنطقة طريق تمر وسط الضفة الغربية عرضا ، وتربط السهل الداخلي باسرائيل بمستوطنة " متسيه

حلة قيقان من اراضي الخضر ، والتي صودرت لاغراض عسكرية
انك تستطيع تقديم دعوى لدائرتنا لبدل استعمال الارض من
جراء المصادرة بصحبتك جميع الوثائق والمستندات التي تثبت
فيهـا ذلـك .

التوقيـع
المثل المسوءول عن الاملاك
المتروكة وأملاك الحكومة في
لواء بيت لحم .

علما بأن الاراضي المصادرة شملت قطع اراضي مـن :-
النيـص
قيقـان
دقمـان
قعدة العربـدى
ومساحة كبيرة من هذه الاراضي مشجرة وتزرع حبوبا وذكر احد
اصحاب الاراضي المصادرة ناجي شحاده صالح غنيم دياب ، بأنه
صودر منه ٣٠٠ دونم وسيجت ومنع من دخولهـا .

شـاليم " الواقعة على شاطىء البحر الميت ، مع أن الاراضي ملكية خاصة ومزروعة زيتون وكروم عنب وحقول خضروات ٠

٩٥ الفجـــر ١٩٧٩/٩/١٤ ٠ وجريدة القدس ١٩٨٠/١/١٠ تم تسييج المنطقة ٠

الشـــعب ١٩٨٠/١/١٠ ٠

٩٦ القـــدس ١٩٧٩/٩/٢١

عن هآرتس في ٧٩/٩/٢٠ قامت سلطات الحكم العسكرى بتسليم المواطن ابراهيم عطاالله جاد الله عودة امـرا بمنعه من دخول ارضه واعتبارها منطقة مغلقة تمهيـدا لاعطاء هذه الارض الى مستوطنة " روش كسوريم " والجدير بالذكر ان الارض كانت مصادرة قبل عام وكان صاحبها يقوم بزراعتها دون ان يعلم بأمر المصادرة ٠

الشـــعب ١٩٧٩/٩/٢٨ ٠ وجريدة القدس ٠٧٩/١٠/١٧

كانت السلطات العسكرية الاسرائيلية قد وجهت الـى اصحاب هذه الاراضي اشعارات بمصادرة اراضيهم منـذ تاريخ ٧٩/٣/١٩ وجاء في الاشعـار :-

" الى السيد ٠٠٠٠٠ قضاء بيت لحم من املاك الغائبين

الـمـــوضوع : مصـــادرة أرض ٠

انـــني اعلمك بشأن امر مصادرة الاراضي رقم ٧٩/٨ ، الارض الموجودة في قطعة النيص خلـــة ٠

٩٨ جريدة هآرتس ١٥/١٠/١٩٧٩ .
علما بأن هذا الجزء المصادر – هو نصف المساحة فقط التي طلب وزير الزراعة اريك شارون مصادرتها والمصادرة بهدف توسيع سبع مستوطنات في مناطق مختلفة من الضفة هي :–

٠١ جبعو قرب الجيب – رام الله .
٠٢ بيت حورون قرب بيت عور – طريق اللطرون رام الله .
٠٣ افرات – بيت لحم .
٠٤ الكانا (التي تأسست سنة ٧٧) ٨ كم شرقي رأس العين – غرب نابلس .
٠٥ قدوميم – نابلس .
٠٦ عوفره – ٧ كم شمال شرقي نابلس .
٠٧ ارئيل – كفل حارس – نابلس .

جريدة يديعوت ٨/١٠/١٩٧٩ .
٩٩ جريدة الفجر ٩/١٠/١٩٧٩ . (عن دافار) .
سلطات الحكم العسكرى وضعت يدها على هذه الاراضي الخاصة وأن اليات دخلت الى تلك الاراضي تمهيدا لاقامة مستوطنيين جديدتين .
١٠٠ جريدة القدس ٩/١٠/١٩٧٩ .
استدعت السلطات العسكرية في جنين مخاتير منطقة طوباس وابلغتهم بالامر العسكرى رقم (٢٦–٧٩) بالاستيلاء على المنطقة – علما بأن السلطات قامت بنفس

العملية سنة ٧٨ عندما صادرت ٢٧٠٠ دونم وأقامت منشآت عليها وهذه المرة الاولى التي تغلق فيها السلطات اراض في منطقة طوباس ، فقد سبق ان اغلقت ما مساحته ٨٠ ألف دونم من أخصب الاراضي الزراعية في منطقة الاغوار التابعة لطوباس بحجج أمنية ، ونسفت جميع ما عليها من منشآت ومساكن المزارعين وتقدر بالفي غرفة و ١٤٠ مشروعا للمياه بما عليها من مضخات وموتورات ، كما اقامت عدة مستوطنات منها مستوطنة " نخولة " و " بقعوت " و " وارجمان " .

الفجر ١٩٧٩/١٠/٢٠ .

والجدير بالذكر أن رئيس بلدية طوباس وأعضاء المجلس قاموا بمرافقة مندوب الصليب الاحمر الدولي في زيارة لمنطقة البقيعة في طوباس وشاهدوا ٨٠ وحدة سكنية مما يؤكد أن نواة استيطانية ستُقام ، خلافا لادعاء السلطات بان المصادرة لاغراض أمنية ، كما توجهوا الى المناطق المغلقة في الاغوار والبالغ مساحتها ٨٠ الف دونم وشاهدوا كم من الضرر لحق بالمواطنين العرب الذين يعتبرون الارض مصدر رزقهم الوحيد .

١٠١ جريدة الفجر ١٩٧٩/١٠/١٧ .

استدعت السلطات العسكرية الاسرائيلية مختار القرية وابلغته أمر الاغلاق ، ومنعت المواطنين من الدخول الى المنطقة المصادرة . ويبلغ عدد أصحاب الاراضي المغلقة

٥٠ شخصا وان أمر المصادرة جاء بعد انجاز السلطات بناء خزان مياه في تلك المنطقة التي تقع قرب مستوطنتي :ـ

٠١ كتيـــت .

٠٢ معاليـــه افرايـــم .

١٠٣ القـــدس ١٩٧٩/١٠/٢٥ .

ابلغ حاكم عسكرى جنين مختار جبع (عوني غنام) بقرار الاغلاق في ١٩٧٩/١٠/٢٤ ولا يجوز لاصحابها دخولها الا بتصريح مسبق من حاكم عسكرى جنين (الشعب ١٩٧٩/١٠/٢٥) . والمناطق المغلقة حسب ارقام الاحواض هـي :ـ

٠١ منطقة حريش " رقم الحوض ٥ "

٠٢ ســاتا

٠٣ بئر عمــره

٠٤ بئر خليــل

٠٥ بئر وادى

٠٦ بئر السـبيل

٠٧ بئر اسـماعيل

٠٨ منطقة ابو النمــل

٠٩ النقــب

١٠ الوهــر

٠١١ جبل لــدون

٠١٢ جبل بايزيــد

٠١٣ رأس الماجــور

٠١٤ الويـــدان

وجميع هذه الاراضي مغروسـة بالزيتون .

جريـــدة معاريــف ١٩٧٩/١٠/٢٥ .

اعترفت باغلاق السلطات ٥٠٠٠ دونم فقط في منطقـة جنـين .

البوســـت ١٩٧٩/١١/٥ ٠

ان حاكم جنين العسكرى ابلـغ مخـاتير جنـين فـي ١٩٧٩/١١/٤ أن :-

(٧٠ الف دونم) من الاراضي الزراعية في المنطقة تقرر اعتبارها اراضي مغلقة ولا يجوز دخولها الا بتصريح مـن الحاكم العسكرى يجددكل ستة أشهر ، وتقع ضمـن :-

١. اراضي اليامون ٠٢ يعبد ٠٣ زبدة ٠٤ العرفة ٠٥ طـورا ٠

علما بأنه للمرة الثالثة في الاشهر القليلة الماضية مـن سنة ٧٩ تم اغلاق اراض شاسعة في الضفة الغربية لاغراض تدريبيـة عسـكرية :-

أ٠ في ايلول (سبتمبر) سنة ٧٩ تم اغلاق ١٥٠٠ دونم في دير استيا ـ نابلـس ٠

ب٠ في تشرين اول (اكتوبر) سنة ٧٩ تم اغلاق ١٢٠٠ دونم في طوباس لاغراض أمنيـة ٠

جـ٠ في تشرين ثاني (نوفمبر) سنة ٧٩ صدر أمر اغلاق ٧٠الف دونم في منطقة جنـين ٠

القـــدس ١٩٧٩/١١/٥ ٠

المنطقة المغلقة في يعبد ، تبدأ من مكان يدعى تل الشيخ عويدات وهي تشمل مناطق داخل حدود البلدية ، ويحيط بالتل عدد من القرى الصغيرة ٠ أما في اليامون فيشمل أمر الاغلاق خربة عامر وتل سروج والمناطـق المحيطـة بهـا ٠

١٠٣ الفجـــر ١٩٧٩/١١/١٤ .
الارض ملكية خاصة ، وعليها منازل لحوالي (ثلاثين) عائلة عربية وعليهم اخلاء بيوتهم في ١٩٧٩/١٢/١٥ .

١٠٤ القـــدس ١٩٧٩/١٢/٢٠ .
أصدر حاكم رام الله العسكرى الاسرائيلي أمرا عسكريا رقم ٧٩/٣٤ باستملاك المنطقة ، علما بانها اراض زراعية ومراع لمواشيهم ، وقدموا عريضة للحاكم العسكرى يرفضون اجراءات السلطات .

١٠٥ الفجـــر ١٩٧٩/١٢/٢٥ .
صدر أمر عسكرى بالاستيلاء على المنطقة لاقامة مستوطنة " مجدل عوز " عليها .

القـــدس ١٩٧٩/١٢/٢٧ .
ادعت السلطات ان الارض المستولى عليها كانت مهملة ولا تصلح للزراعة ، بيد أن " صقر ابو عياش " (ممثل اصحاب الاراضي المستولى عليها في بيت أمر) افاد أن منطقة بريكوت المصادرة من بيت أمر وما حولها تستغل زراعيا وتثبت ذلك تقارير وزراة الزراعة وأن المسوءول عن الاملاك المتروكة في بيت لحم عرض على أصحاب الاراضي أن يدفع لهم تعويضات عن الخسائر التي لحقت بمزروعاتهم ، الا انهم رفضوا تلك التعويضات ، واوضح ان الاستيلاء على هذه المنطقة (المشهورة بزراعة الفواكه سواء لاغراض عسكرية أو استيطانية اجحاف واضرار بالمواطنين العـــرب .

الفجـــر ١٠/١/١٩٨٠ ٠

١٠٦ أصدر رئيس بلدية الخليل (فهد القواسمي) وأكثر مـن ١٦ مختارا من مخاتير حمائل وعشائر الخليل ببيان استنكار وايقاف للسلطات الاسرائيلية اجراءات المصادرة الى وزير الدفاع والى الحاكم العسكرى العام للضفـه ، والى الحاكم العسكرى لمنطقة الخليل والمناطق المصادرة تشـــمل :ـ

١٠ عروض فراح ٠٢ الهوبرية ٠٣ مرجان الدير ٠٤ البقعة
٠٥ خلة الضبع ٠٦ بني سليم ٠٧ خلة السنابل ٠٨
٠٨ الخارجـــة ٠

جريـدة القـــدس ٨/١/١٩٨٠ ٠

تلقى المواطنون العرب في بيت حنينا اشعارات خطيـة من دائرة حارس أملاك الغائبين وأملاك الدولة بموجـب الامر العسكرى ٧٩/١٩ باستملاك اراضيهم الواقعة بين مستعمرة " راموت " المقامة على أرض قرية النبي صموئيل العربية ـشمال القدس ـ وطريق بير نبالا ـ شمال القدس علما بأن جميع الاراضي أراض خاصة ، ولدى أصحابهـا شهادات اثبات ملكية ، وبعث الحاكم العسكرى العام للضفة كتبا الى أصحاب الاراضي يطالبهم بالتوجه الى دائرة الحاكم العسكرى لقبض تعويضات لهم اراضيهم المصادرة لاغراض أمنيهحسب ادعائـــه ٠ (والبوست ٩/١/١٩٨٠ ٠)

١٠٧ الشـــعب ١٩٨٠/١/١١ ٠

أعيدت أراضي برطعة ـ قضاء جنين

وأراضي ام سلمونه ـ قضاء بيت لحم

لاصحابها في أعقاب الالتماس الذى تقدم به أصحاب هذه الاراضي الى المحكمة الاسرائيلية العليا لاستصدار أمر احترازى ضد وزير الحربية عيزر وايزمن وحاكم جنين العسكرى يلزمهما بتوضيح اسباب مصادرة أراضيهم لحيازتهـم على مستندات ثبوتية بملكية الارض ٠

١٠٨ نفـس المصدر السـابق ٠

١٠٩ القـــدس ١٩٨٠/١/١٢ ٠

أبلغت السلطات العسكرية في ٨٠/١/١١ بمصادرة الارض بحجة شق طريق فيهـــا ٠

١١٠ الشـــعب ١٩٨٠/١/١٤ ٠

قامت سلطات الجيش الاسرائيلي بابادة المزروعـات فـي المنطقة ، مما دعى مجالس :ـ

١٠ عرابة ٢٠ دير حنا ٣٠ سخنين ، الى مطالبة السلطات العسكرية باسم اهالي القرى الثلاث بتحريـر اراضيهم في منطقة البطوف ـ الجليل ، التي اغلقتهـا السلطات الاسرائيلية منذ مدة بحجة استخدامها للمناورات العسكرية ٠ وقد اجتمع غور اريه مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية بممثلي المجالـس الثلاث ووعدهم ٠٠ ببحث الموضوع رسـميا ٠

١١١ الشـــعب ١٩٨٠/١٠/٢٨ .

في ٧٩/٤/١٧ ابلغ نائب حاكم عسكرى طولكرم ، رئيس بلدية سلفيت نية السلطات مصادرة الاراضي في المنطقة

في ٧٩/٧/١٢ عقدت المحكمة العليا جلستها للنظر في الطلب المقدم لهـا بالطعن في المصادرة وأصدرت أمرا احترازيا بمنع السلطات العمل في تسييج الارض . وفـي ٨٠/١/٦ أصدرت المحكمة امرها بالتراجع عن المصادرة واعادة الارض الى اصحابها العـرب .

١١٢ الفجـــر ١٩٨٠/٢/٦ .

الجرافات والاليات الاسرائيلية شقت طريقا ومدت انابيب ميـاه .

١١٣ البوســـت ١٩٨٠/٢/٦ .

لانشاء قواعد ومطارات عسـكرية .

القـــدس ١٩٨٠/٢/٧ .

١١٤ الشـــعب ١٩٨٠/٢/١١ .

أبلغ ضابط قرى لواء رام الله العسكرى سليم موسى مختار القرية بالمصادرة لاقامة مستوطنة تحمل اسم " لابونـا " .

١١٥ القـــدس ١٩٨٠/٢/١١ .

بهدف توسيع مستوطنة مجدل عوز المقامة على أراضي بيت أمر ومن أجل مستوطنة افرات على أراضي الخضـر

١١٦ القـــدس ١٩٨٠/٢/١٤ .

ادعوا انها ملك الحكومة ، كما قال ناطق بلسان مستوطنات

الضفة في شرحه لعملية الاعتداء على الغابة بانهم يفضلون البلاد بيهود وبدون غابات اكثر من تفضيلها بغابات وبدون يهود .

١١٧ الشـــعب ١٩٨٠/٢/٢٠ .

رفضت المحكمة الاسرائيلية العليا في ٨٠/٢/١٩ قبول التماس ٢٥ مواطنا من سكان الخليل ضد وزير الحربيـة والحاكم العسكرى العام لاستعادة ٥٠٠٠ دونم اغلقـت منذ بداية سنة ١٩٧٠ بحجة ان المستندات التي قدمت لها تثبت ملكية اصحابها الارض .

١١٨ البوســـت ١٩٨٠/٣/٦ .

اغلق الحاكم العسكرى منطقة بيت لحم ، وعزل مختـار عشيرة العساكرة وسحب ختم المخترة منـه لرفضه مرافقة الحاكم العسكرى داخل الاراضي المصادرة .

الشـــعب ١٩٨٠/٣/٦ .

١١٩ القـــدس ١٩٨٠/٣/٢ .

تمت مصادرة هذه المنطقة ضمن خطة الحكومة الاسرائيلية التي تهدف الى تطويق القدس العربية باحياء يهوديـه فقد وقع هوروفيتش وزير المالية .. على أمر نزعت الملكية عن هذه الاراضي ، وهي المنطقة التي تقع بين ضاحية التلة الفرنسية ، والنبي يعقوب شمال القـدس ، وأنها ستضمن احتياطيا .. من الارض للسنوات القادمـة والسوءال لماذا وقع هوروفيتش ؟ ....

ان يونتان ويـواب هـوروفيتـش نجلـي وزيـر الماليـة ان الاسرائيلي يجريان اتصالات مع اوساط حكومية اسرائيلية لنقل ملكية مئات الدونمات في الضفة على اسميهما في سجلات الطابو ٠

الفجـــر ١٩٧٩/١٢/٤ ٠

وكان وزير المالية قد اشتراها لنفسه قبل فترة من الزمن وتقع هذه الارض في منطقة بيت حنينا والنبي صموئيـل وقبل ثلاث سنوات قام هوروفيتش بنقل ملكية هذه الارض الى ولديد اللذين يملكان شركة للاستثمارات تدعى شركة ياريف ويعتزمان اقامة الضواحي السكنية والمصانع على هذه الاراضي ، وهما يعتبران من أثرياء اسرائيل ـ هذا وهوروفيتش هو من دعاة ارض اسرائيل الكبرى المتطرفة ٠

القـــدس ١٩٧٩/١٢/٤ ٠ (عن يديعـــوت) ٠

كما وصرح مسوءول حكومي ان ملكية ٧٠ في المائة من هذه الاراضي تعود للعرب والباقي الى يهود اشتروا معظمهـا قبـل سـنة ١٩٤٨ ٠

هـآرتـــس ١٩٧٩/٨/١٧ ٠

والجدير بالذكر ان اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشوءون القدس قررت مصادرة اراض شاسعة في ٧٩/٨/١٠ في هذه المنطقة لقيام اتصال يهودى بين المنطقتين ٠ وأهمية هذه المصادرة انها جاءت تحديا ـ من اسرائيل لقرار مجلس الامن الدولي في ٨٠/٣/١ الذى اقر بالاجماع (

(امريكا الى جانب القرار) باستنكار مصادرة الاراضي والاستيطان الاسرائيلي في المناطق العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ .

١٣٠ القدس ١٩٨٠/٣/١٦ .

باشرت الجرافات الاسرائيلية بالحفر ، وأحاطت السلطات الاراضي العربية وهي زراعية خاصة بأسلاك شائكة .

١٣١ الشعب ١٩٨٠/٣/٢٥ .

١٣٢ القدس ١٩٨٠/٤/٣ .

لقد ابلغ ضابط الادارة المدنية الاسرائيلي في نابلس ـ رئيس المجلس القروى في طلوزة ـ عناد الفارس ، بمصادرة اراض تعود الى قرية طلوزة . تقع هذه الاراضي بجانب محطة الرادار العسكرية التي تبعد جبل عيبال بحوالي عشرة كيلو مترات ، وتخص هذه الاراضي الى ١٧ عائلة من أهالي طلوزة وكانت السلطات قد صادرت في تلك المنطقة ٥٠٠ دونم من أراضي القرية مسجلة على اسماء اصحابها في " الطابو "

وأصحاب هذه الاراضي المصادرة هم :ـ

سبع حامد جود

عائدة نظمي عبد الهادى

عبد رضا

أحمد حامد سليمان

فائزة أحمـــد عبـــد الهادى

رضا أحمـــد خليـــل

وجـــدان عزت عارف عبـــد الهادى

أحمـــد علي ابـــراهيم عطـــارى

محمـــد أحمد جمعـــه واخوانـــه

ســـميرة يوســـف عبد الهادى

راضي خليـــل حســـن صالـــح

عبـــد اللطيـــف الحشـــايكة

خليـــل يوســـف عبد الهادى

محمـــود خليـــل حســـن صالـــح

محمد ابو العلا

خولـــة نظمي عبد الهادى

محمود عبـــد الخالـــق

جميـــل محمد الفـــارس

١٢٣ الانبـــاء ١٩٨٠/٤/٨ ٠

١٢٤ القـــدس ١٩٨٠/٤/١٠ ٠

قامت السلطات العسكرية في ٨٠/٤/٨ باصطحاب مخاتير كفر مالك والمغير الى ارض مساحتها ثمانمائة دونم للقـــريتين وابلغتهم مصادرتها ابتداء من ٨٠/٤/٩ وتقع هذه الارض في الجهة الشرقية من عين سامية في المنطقة المسماة " الكيون " وتعتبر من أخصب اراضي المنطقـــة وهي مزروعـــة بالقمـــح ٠

مطـــابـع الامـــل التجـــاريـــة

الاخطـــاء والتصويـــب

نعتذر الى القراء الكرام عن الاخطاء التي وردت في هذا الكتاب وفيما يلي تصويباتها ، نرجو أن تمروا عليها قبل البدء بمطالعتـــه .

صفحـــة	ســـطـر	خطـــأ	تصويـــــب
٩	١٧	استيعابا	استيطانـــا
١٠	١٧	" العرب "	" العربـــي "
١١	٤	الوثائق	الوثـائـــق
١٧	٨	استدت	امتـــدت
٢٠	٨	الثمانيات	الثمانينـــات
٢٣	١٩	لـــه	لهـــا
٢٤	١٦	اهـداف	هـــدف
٢٤	٢١	بانقطاع	وبانقطـــاع
٢٦	٤	حضـزى	حضـــرى
٢٩	١١	العـــرب	من العـــرب
٢٩	١٢	وقفيـة	وقفيـــات
٣٠	١	فـــي	(تحـــذف)
٣١	١٣	طوبلـــس	طوبـــاس
٣١	١٩	منهـــا	فيهـــا
٣٢	١٣	الثـلاث	الثـــلاثـــة
٣٤	١	اغـــلاق	باغـــلاق

٣٤	٣	اغلاقها	باغلاقهـــا
٣٤	٨	اغـــلاق	اغلقـــت
٣٤	١٧	روجيـــت	روجيـــب
٣٤	٢٠	الجنوبـــي	الجنوبيـــة
٣٥	١	قرار	بموجب قـــرار
٣٦	٧	الثلـــث	الثلـــث مـــن
٣٧	١٢	لاغراض ء	(تحـــذف)
٣٨	١٤	تقريـــر	تقاريـــر
٤٢	٤	والمواثيـــق	بالمواثيـــق
٤٢	٨	عـــدت	عـــدة
٤٤	١٨	الحيلولـــة	للحيلولـــة
٤٦	٨	المشـــروع	مشـــروع
٤٦	١٤	الحـــرب	القـــوة
٤٧	٤	صحيحـــة	مشـــروعة
٤٩	٢١	التـــي	(تحـــذف)
٥٤	٧	يســـتنكر	يســـتذكـــر
٥٤	١٥	تبـــني	تبـــنى
٥٧	٥	ضـــرورى	ضـــروريا
٥٩	٥	لكمـــا	كلمـــا
٦٠	٧	تبينـــت	تبنـــت
٦٢	٨	المتحـــة	المتحـــدة
٦٥	٤	ثـــان	ان
٦٦	١٥	دوليـــة	دولـــة

٦٧	١	اذ	كمـــا
٦٧	١٧	مكان الفراغ	
٦٧	١٨	"	
٦٨	٨	يكـــن	تكـــن
٦٩	١٤	المسلفلة	المســـتغلة
٧٢	١٨	ووالان	والان
٧٧	١٢	يطلقـــا	ليطلقـــا
٩٨	٥	احـــلال	باحـــــلال
١٠٢	٢	هيمنوتـــا	همنوتـــا
١١١	١٦	جولمئـــير	جولده مئـــير
١١٣	٨	طالب نائب	طلب النائـــب
١١٥	٧	١٩٧٤/١٨/٢٠	١٩٧٤/٨/٢٠
١١٥	١٦	ارومیـــم	ادومیـــم
١١٦	١١	ارومیـــم	ادومیـــم
١١٧	٣	الموقـــي	الموجـــي
١١٩	٢٣	متســـيبه	متســـبيه
الصفحة ١٢٠	تنتقل الى	١٢١ ، و ١٢١	الى ١٢٠
١٢٠	٦	المثثـــل	الممثـــل
١٢٨	١٥	دعى	دعـــا
١٢٩	١	١٩٨٠/١٠/٢٨	١٩٨٠/١/٨
١٢٩	١٧	لابونـــا	لافونـــا
١٣٠	١٨	نزعـــت	نـــزع
١٣٢	١٣	تبعـــد	تبعـد عـن